



PROVISIONAL

A/34/PV.14

29 September 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الجمعة، ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس: السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة)

ثم: السيد إراب (تركيا)

ثم: السيد ماتانسي (بابوا غينيا الجديدة)

— خطاب سعادة السيد غودفري لوكونغوا بينايزا ، رئيس جبهة التحرير الوطني الأوغندية ورئيس جمهورية أوغندا

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

ألقيت الكلمات من :

السيد والي (أفغانستان)

السيد رابيتافيك (مدغشقر)

السيد نزيه (الكونغو)

السيد يومينت مايونغ (بورما)

السيد بونغو (غابون)

السيد بيريز كادالسو (هندو راس)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللفة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

خطاب سعادة السيد غودفري لوكونغوا بينايزا ، رئيس جبهة التحرير الوطني الاوغندية رئيس جمهورية أوغندا

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تستمع الجمعية الان الى بيان من سعادة

السيد غودفري لوكونغوا بينايزا ، رئيس جبهة التحرير الوطني الاوغندية ، ورئيس جمهورية أوغندا .

أصطحب سعادة السيد غودفري لوكونغوا بينايزا رئيس جبهة التحرير الوطني الاوغندية

ورئيس جمهورية اوغندا الى داخل قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة اتشرف بأن ارحب بسعادة

السيد غودفري لوكونغوا بينايزا رئيس جبهة التحرير الوطني الاوغندية ، ورئيس جمهورية اوغندا

في الامم المتحدة ، وأن أدعوه لكي يتحدث امام الجمعية العامة .

الرئيس بينايزا (الكلمة بالانكليزية) : انه لمن دواعي فخري وسروري العظيم

أن أعرب لكم باسم جبهة التحرير الوطني في اوغندا ، وباسم شعب اوغندا بأسره عن أحر تهانينا

لانخباكم الاجماعي كرئيس للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . انني احبي فيكم ابنا فاضلا

من ابناء افريقيا ، وبطلا عظيما من أبطال الحرية وهق تقرير المصير لجميع شعوب هذا العالم

وانني واثق انه تحت قيادتكم الرشيدة النشطة ، فان هذه الدورة من دورات الجمعية العامة سوف

تحقق نتائج عظيمة من أجل شعوب هذا العالم ، الذين يتطلعون الى هذه المنظمة ويتوقعون منها

الكثير .

كما أود أيضا ان احبي الرئيس السابق السفير اند اليسيو لبيفانو من كولومبيا الذي رأس

الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة بحياد تام وبحكمة وامتنياز .

وأود ان اغتنم هذه الفرصة لكي اشيد بالسكرتير العام لهذه المنظمة الدكتور فالد هايم

على اخلاصه ونظرته الملهمة . ان الدكتور فالد هايم قد بذل اقصى ما في وسعه من أجل ايجاد

حلول لهذه المشاكل المعقدة التي نواجهها جميعا ، ولكي يفرس روح الادارة والالتزام داخل

هذه المنظمة .

كما اغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أشيد برئيس جمهورية انغولا الشعبية الراحل الرئيس اجستينو نيتو . ان الوفاة المبكرة لهذا الثوري العظيم خسارة كبيرة لنا جميعا . ان شعب انغولا قد فقد قائدا وزعيما مخلصا وعظيما . وفقدت افريقيا مناظلا عظيما من أجل الحرية ، وفقد العالم رجلا دولة عظيم . وعلى الرغم من ان الرئيس نيتو ليس بيننا الان فان روحه العظيمة لا زالت ترفرف بيننا وسوف تستمر لكي تصبح مصدر القوة والالهام لنا جميعا .

وانتهز هذه الفرصة أيضا لكي ارحب بسانت لوسيا وهي احدث عضو في اسرة هذه المنظمة . ونحن نتطلع للعمل معا من أجل تحقيق عالم تسوده العدالة والسلام .

انها ليست مناسبة عادية بالنسبة لشعب اوغندا . ان هذه الدورة من دورات الجمعية العامة لها مغزى عميق بالنسبة لنا . كما تعلمون ، فان شعب اوغندا قد خرج لتوه من كابوس مزعج لقد حطمتنا قيود الحرية وخرجنا من ربة أسوأ دكتاتور عرفه عصرنا الحاضر . وللمرة الاولى منذ ثمانى سنوات ، نصبح قادرين على ان نرفع صوتنا في مجتمع الامم كشعب حر .

كان شعبنا تحت دكتاتورية أمين ، يقاس من الذل والتعذيب والموت . فيكل استخفاف قتل نصف مليون من الشعب على الاقل . وعلى اية حال ، فليس الهدف من خطابي اليوم أن اسجل الاعمال البشعة التي قام بها نظام أمين .

اسمحوا لي ان اتحدث باختصار عن موقف الامم المتحدة فيما يتعلق بالاحداث التي جرت في اوغندا خلال تلك الفترة . ففي نضالنا ضد هذا النظام الدكتاتوري الفاشي كنا نستلهم التزام المجتمع الدولي وتمسكه بحقوق الانسان . ان هذا الالتزام منصوص عليه بوضوح في ميثاق الامم المتحدة . ان دياجة ميثاق المنظمة يؤكد ثقة شعوب هذا العالم

” . . . في الحقوق الانسانية الاساسية ، وفي كرامة وقيمة الانسان ، وفي تساوى الحقوق بين الرجل والمرأة وبين الدول صغيرها وكبيرها ” .

ومن بين مقاصد واهداف منظومة الامم المتحدة الواردة في المادة ١ من الميثاق هــو النهوض والتشجيع على :

” . . . احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع ، دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين ” .

ومرة أخرى ، وفي المادة ٥٥ من الميثاق نقرأ ان الامم المتحدة سوف تعمل على النهوض:
 " بالاحترام العالمي ، ومراعاة حقوق الانسان ، والحريات الاساسية للجميع
 دون تفرقة بسبب العنصر او الجنس او اللغة او الدين " .
 وفي ضوء هذا الالتزام الواضح الوارد في احكام هذا الميثاق فان شعبنا بطبيعة الحال
 قد تطلع الى الامم المتحدة من أجل التضامن ومن أجل التأييد في نضاله ضد الدكتاتورية الفاشية .
 ومع ذلك فقد كنا نصرخ طوال ثماني سنوات طلبا للنجدة ، وللأسف ، فان صرخاتنا ضاعت ادراج الرياح
 ويبدو انها قد صادفت آذانا صماء .

ان الأمم المتحدة كانت تنظر الى هذه المأساة التي تعيشها اوغندا في صمت مخرج . وفي هذه الأثناء ، فان نظام أمين كان يستمر في ارتكاب الابداء الجماعية ضد شعبنا دون عقاب أو ردة . وتكون غير أمناء اذا لم نعلن هنا بصراحة تامة وبوضوح أن شعب اوغندا قد شعر بخيبة أمل عميقة لهذا الصمت الذي التزمته المنظمة في وقت كان فيه شعبنا في أشد الحاجة اليها .

ان موقف اوغندا يعتبر مثالا واحدا للمشكلات العميقة على المستوى العالمي بما في ذلك الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان . ان العدد المتزايد من اللاجئين والنازحين لهو دليل كاف على خطورة الموقف . ومع ذلك فانه من قبيل عدم اللياقة ، ومما هو مخالف للعرف الدبلوماسي أن نتحدث عن انتهاكات حقوق الانسان من جانب دول أعضاء في اطار الأمم المتحدة .

الى متى ستظل الأمم المتحدة صامتة بينما الحكومات الممثلة داخل هذه المنظمة تواصل ارتكابها للأعمال الوحشية ضد شعوبها ؟ ان الحكومات تجيء وتذهب ولكن تبقى الشعوب دعامة أساسية للأمم المتحدة . ان الأمم المتحدة قد انشئت أساسا من أجل رفاهية شعوب هذا العالم ، وبالطبع فانه ينبغي لها أن تستمر لتعمل من أجل رفاهية هذا العالم . ويكون من المؤسف حقا أن تصبح هذه المنظمة منتدى للحكومات التي تخشى التحدث بحرية عن حقوق مواطني هذا العالم .

انه من الصعوبة بمكان أن نتقبل وجهة النظر القائلة بأن الأمور الخاصة بحقوق الانسان انما تقع اساسا في مجال التشريع الوطني الداخلي للدول المعنية ، لأن وجهة النظر هذه تجعل الأحكام الخاصة بحقوق الانسان الواردة في ميثاق المنظمة غير ذات معنى . ان الدراسة الواعية لهذه النظم الدكتاتورية في هذا العالم تظهر أن العديد منها قد اعتلت السلطة بدفع من نظم خارجية . وقد ظلت في مركز السلطة عن طريق المساعدة العسكرية والمالية التي تتلقاها من الذين يؤيدونها على الرغم من المعارضة الداخلية ، ودون هذا التعاون الخارجي ، فسوف يكون المستحيل على هذه النظم أن تبقى على سيطرتها على الشعوب الوطنية . واذا ارتبطت عملية القهر الداخلي بهذا التعاون الخارجي ، فكيف يتسنى أن يكون القضاء عليها أمرا داخليا بحتا ؟

اننا على يقين من أن الأمم المتحدة ينبغي أن تصبح قوة أكثر فاعلية من أجل النهوض بالحقوق الانسانية في هذا العالم وتدعيمها . ولهذا السبب ، فان اوغندا تؤيد من بين تدابير أخرى ، الاقتراح الذي يناقش الآن والذي يهدف الى انشاء مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الانسان .

وفي هذا الصدد ، أود أن أشيد بصفة خاصة بالمنظمات غير الحكومية التي لا زالت على الرغم من العقبات الشديدة ، تتحدث عن حقوق الانسان . ان شعب اوغندا يشعر بعميق الامتنان للجنة الدولية للحقوقيين ، ولمنظمة العفو الدولية ، ولمؤتمر كنائس افريقيا على تأييدهم لنا خلال معركتنا ضد نظام الدكتاتور الفاشم .

وأود أن أنتهز هذه المناسبة لكي أهدئ شعبي نيكاراغوا وغينيا الاستوائية لقبائهما على الدكتاتورية التي تحكمت طويلا بشعوبهما . ونأمل أن تكون هذه بداية اتجاه عالمي من اليقظة ضد نظم الظلم والظفیان .

لقد تحدثت عن ظفیان بعض الحكومات ضد مواطنيها ، ان جبهة التحرير الوطنيّة في اوغندا تهتم أيضا بهذه الشعوب في العالم التي لا زالت محرومة من حقها في تقرير مصيرها . وفي مؤتمر الكومنولث الذي عقد في لوساكا ، رحبت اوغندا بالاقترح الرامي الى عقد مؤتمر بخصوص زمبابوى تشترك فيه جميع الأطراف وأيدته . ان هذا المؤتمر منعقد حاليا في لندن ونحن ننتظر بقلق وترقب مايسفر عنه من نتائج . انها الفرصة الأخيرة لبريطانيا لكي تضطلع بمسؤولياتها من أجل زمبابوى ، ولهذا السبب فنحن نأمل أن المؤتمر سوف يتخذ تدابير مقبولة لشعب زمبابوى تؤدى الى الحكم السلمي الحقيقي للأغلبية . وانا فشل المؤتمر في اتخاذ تدابير مقبولة لشعوب زمبابوى ، فان اوغندا لن يكون أمامها بديل آخر سوى أن تكثف تأييدها للجبهة الوطنية في نضالها المسلح ضد سيطرة نظام الأقلية .

ان اوغندا تندد بالانتهاك المستمر لسلامة أرانمي موزامبيق وزامبيا الذي يتركبه نظام سالزورى العميل ، كما نندد أيضا بالمذابح البربرية للنساء والأطفال في معسكرات اللاجئيين في زمبابوى .

ان النظام العنصرى لجنوب افريقيا لا يزال يواصل تحديه لارادة المجتمع الدولي فيما يتعلق بناميبيا . وهو يدعم من سيطرته على هذه الأرانمي عن طريق رفض انسحاب الرجال العسكريين والبوليس من ناميبيا ، ومحاولة ضم خليج والفيس ، ومقاومة أى خطوات تهدف الى منح الاستقلال لشعب ناميبيا . بل على العكس من ذلك ، فان جنوب افريقيا تحاول أن تفرض أية تسوية داخلية

من شأنها أن تدعم تحالف تورنهيل . وخلق أي نظام عميل في ناميبيا يستبعد منظمة شعـب جنوب غرب افريقيا (سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . ان اوغندا تعرب عن تأييدها التام لمنظمة سوابو ، وتناشد جميع الشعوب المحبة للسلام في العالم لتأكيد سلامة أراضي ناميبيا واستقلالها وحمايتها .

ان مسألة جنوب افريقيا وسياسة الفصل العنصرى مازالت تشكل مصدر قلق عميق لشعـب اوغندا .

نحن نحث البلاد الغربية على سحب استثماراتها الهائلة من جنوب افريقيا . ونؤيد الدعوات الدولية الى فرض عقوبات اقتصادية ضد النظام العنصرى . ونعرب عن أسفنا لاستمرار التعاون بين جنوب افريقيا ، من ناحية ، واسرائيل وعدة دول غربية من ناحية أخرى ، خاصة في ميدان البحث النووى وتكنولوجيا الأسلحة .

ان جبهة التحرير الوطنية الاوغندية تؤيد تمام التأييد كفاح شعب الصحراء الغربية من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطنى تحت قيادة جبهة البوليساريو . ومن هنا ، فان أوغندا قد اعترفت بحكومة الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد لشعب الصحراء الغربية . ومرة أخرى نطالب المغرب بنبذ أية مطالب بالنسبة الى اقليم الصحراء وأن تسحب قوات احتلالها . وفي هذا الشأن ، نود أن نتوجه بالتهنئة الى موريتانيا للقرار الشجاع الذى اتخذته بسحب قواتها من اقليم الصحراء والاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب الصحراء . ونحن على ثقة من انه لن ينقضى وقت طويل حتى يسمع صوت شعب الصحراء الحرفى هذه القاعة .

ان جبهة التحرير الوطنية الاوغندية تعترف بحق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير والاستقلال الوطنى . وندين أى تحالف غير مقدس وأية مؤامرات ترمي الى احباط تحقيق الحقوق المشروعة لشعب تيمور الشرقية .

ان شعب اوغندا يشعر بعميق القلق ازاء الموقف في الشرق الأوسط ، ومن الواضح ان قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط ، وأى اقتراح جاد لتحقيق السلم لا بد أن يبدأ بالاعتراف بهذه الحقيقة . ونحن نعتزف بحق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره واستقلاله الوطنى في وطن خاص به . ونعتزف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى .

ان أحد الميادين الأخرى التي تثير قلق الجبهة الوطنية الاوغندية الموقف الاقتصادى الدولى الراهن . ان حالة الاقتصاد العالمى قد وصلت اليوم الى مستوى الأزمة . هذه الأزمة تنبع في جانب منها من تدهور شروط التجارة وادخال تدابير الحماية من قبل البلدان المتقدمة ، فضلا عن التضخم الهائل وحالة الانكماش في البلدان المتقدمة وعدم الاستقرار النقدى ، وعدم وفاء معظم البلدان المتقدمة بالهدف المتفق عليه لمساعدات الانماء الرسمية ؛ وبصفة عامة ، الافتقار الى الارادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة لتنفيذ مقررات المجتمع الدولى الخاصة باقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

ان الأزمة كان لها آثارها الحادة للغاية على البلدان النامية وبصفة خاصة البلدان الأقل نموا فيما بينها . ان فشل المجتمع الدولي في أن يسد الفجوة بين الشمال والجنوب ، بل وازدياد هذه الهوة اتساعا مسألة لا بد أن يهتم بها المجتمع الدولي ، وأن يجد لها الحلول العاجلة لأنه من واقع التحليل الأخير يتضح ان الضمانات النهائية للسلم والأمن الدوليين انما تكمن في الرخاء الاقتصادي للأمم جميعا . ففي عالم متكافل نجد ان عدم تحقيق التنمية أو ظهور حالة من الركود الاقتصادي يؤثر على التقدم الاقتصادي في كل مكان .

ان النتيجة المخيبة للآمال للدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد (الأونكتاد) لا تبشر بالخير بالنسبة الى مفاوضات الشمال والجنوب الجارية حاليا . ورغم حالة الركود الحالية في المفاوضات في مختلف المحافل الدولية فان أوغندا تؤمن ايما ناسخا بأنه لا يزال من الممكن بالنسبة الى البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تدخل في حوار بناء يقوم على أساس من مبادئ وأهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد التي اعتمدت بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة . وفي هذا الشأن ، فمن الضروري بالنسبة الى المجتمع الدولي أن يقر التفسيرات الهيكلية الجذرية في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وكذلك في المؤسسات المالية والنقدية الدولية من أجل ضمان مشاركة فعالة لكل البلدان ، بما في ذلك البلدان النامية على أساس من المساواة في عملية صنع القرار .

ان التعاون الاقتصادي والفني بين البلدان النامية هو في رأينا وسيلة هامة من وسائل تحقيق التنمية السريعة للبلدان النامية ، ونحن نؤيد تمام التأييد تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية .

ان المطلوب فوق كل شيء هو الارادة السياسية من جانب الدول جميعا وخاصة الدول المتقدمة النمو حسما للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الملحة التي تواجه العالم ، فالبلدان النامية قد أبدت استعدادها وأظهرت ارادة سياسية لحوار حقيقي وعملي مع البلدان المتقدمة النمو ويحدونا وطيد الأمل في أن تكون هناك معاملة بالمثل .

وما لم يجز تصحيح لجوانب الاختلال والظلم هذه ، فانها ستبقى دائما مصدرا محتملا للصراع والنزاع الدولي .
وأخيرا ، أود أن أعود وبايجاز الى الموقف القائم في اوغندا اليوم ، فمن المهم بالنسبة الى المجتمع الدولي أن يقدر حجم المشاكل التي يتعين على جبهة التحرير الوطنية الاوغندية أن تحسمها قبل أن يكون في امكان بلدنا أن يعود الى ما يشبه الحياة الطبيعية .
ولثمانى سنوات طوال خضعت بلادنا لقدر من السلب والتدمير لم يسبق له مثيل في الماضي القريب .

ان القطاع الزراعي وهو يشكل العمود الفقري لاقتصادنا قد تأثر تأثرا سيئا والمحاصيل الزراعية الرئيسية في اوغندا مثل البن ، والقطن ، والشاي - وهذه لا تمثل الا عددا قليلا - قد أهملت اهدالا تاما ، والمزارعون لم يشجعوا على زراعة هذه المحاصيل والقليل الذى كان يصل الى السوق كان يهربه جنود أمين الى الخارج .
وكذلك انخفضت صادرات البن من ١٧٥ ألف طن في عام ١٩٧٠ الى ٨٠ ألف طن في عام ١٩٧٨ ، وذلك نتيجة لزيادة التهريب من جانب جنود أمين ، ونتيجة أيضا لعدم الاهتمام بمزارع البن . والقطن - الذى كان في وقت من الأوقات من أهم مصادر الدخل الأجنبي - انهار تقريبا لأن الانتاج انخفض من ٤٥ الف باله الى ٦٠ ألف باله في عام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ . أما الشاي والسكر فقد انخفض انتاجهما من ١٨ ألف طن الى ١١ ألف طن ، ومن ١٤٤ ألف طن الى ١٢ ألف طن على التوالي خلال نفس الفترة .

ولم تعان الزراعة وحدها من الفوضى الاقتصادية في عهد أمين ، بل عانت منها الصناعة أيضا ، ذلك أن قطاع الصناعة تأثر بنفس القدر لأن الاعتمادات المخصصة لاستيراد المواد الخام كانت تحول لشراء المعدات الحربية والسلع الاستهلاكية للجيش . كذلك ، انخفض الانتاج في صناعة النسيج من ٥٥ ٠٠٠ متر في عام ١٩٧٠ الى ٣ ٣٠٠ متر في عام ١٩٧٨ . وكما انخفض انتاج الأسمت من ١٩١ ٠٠٠ طن الى ٧٣ ٠٠٠ طن في عام ١٩٧٨ . وانتاج النحاس من ١٧ ٠٠٠ طن الى ٢ ٠٠٠ طن في عام ١٩٧٦ عندما توقف تماما .

لقد اجبرت المؤسسات المالية على تقديم التسهيلات الائتمانية الى صنائع أمين دون أى اعتبار لقدرتهم على السداد . وكانت النتيجة أن عجز هؤلاء عن الدفع ، واضطرت المؤسسات المالية الى التخلي عن هذه القروض باعتبارها ديونا معدومة .

وبدلا من أن يتبع نظام أمين سياسة مالية رشيدة ، لجأ الى طبع المزيد من الأوراق المالية . ولقد ورثنا اقتصادا يعاني من نسبة عالية من التضخم . كذلك فان اقتراض الحكومة من المؤسسات المالية زاد من ٣٥ في المائة في عام ١٩٧٦ الى ٧٢ في المائة في اذار/مارس ١٩٧٩ .

ان صناعة السياحة التي كانت ثاني أكبر مصدر للعملة الأجنبية توقفت تماما . وقد تصدع تماما قطاع النقل والمواصلات الى حد أن المزارع العادي لم يمد قادرا على نقل منتجاته الى مراكز بيعها . والسلع القليلة التي كانت تصل الى القرى كانت تباع بأسعار مرتفعة للغاية بحيث أن قطاعا صغيرا من السكان فقط كان يستطيع شراءها .

وقد اقتضت حرب التحرير هي ايضا جزيتها . وأولا ، كانت هناك الآثار المعتادة لأى حرب : القضاء على الحياة والممتلكات والمباني والمنشآت والمصانع والآلات . والواقع ، أن مدينتين مدفنتا أصبحتا في حالة انهيار تام بينما يتباين سوء حالة المدن الأخرى .

والى جانب الدمار المادي ، واجهت أوغندا مشاكل أمن . ومع تفكك جيش أمين ، تخلى الجنود عن ملابسهم الرسمية وعن أسلحتهم واستولوا على المركبات العامة والخاصة وهربوا عبر حدودنا . ان المجتمع في أوغندا مثل أى مجتمع آخر لا يخلو من العناصر الاجرامية التي ترعرت فسي ظل دكتاتورية أمين . ان هذه العناصر لم تتباطأ في الاستيلاء على الأسلحة والملابس التي تخلى عنها الجنود بل وان البعض منها نهب مخازن الأسلحة في العاصمة كمبالا وحولها بينما لانت صنائع

أمين بالهرب خائفة . ولقد أسهم ذلك اسهما كبيرا في انتشار الفوضى وخاصة في منطقة كمبالا .
 ان حكومة أمين وكل ما ارتبط بها كان موضع مقت وسخط شديد من جانب السكان . وممن
 آثار هذا السخط أنه عندما دخلت قوات التحرير كمبالا وجدنا السكان المدنيين يقومون بعمليات نهب
 وسلب للمحلات والمنازل الخاصة والحكومية والمكاتب . وفي خلال أيام قليلة كانت كل المحلات فسي
 كمبالا خالية تماما وفي حاجة الى اصلاح واسع النطاق .
 ولقد بذلت الحكومة كل ما في وسعها لاحتواء موقف الأمن في البلاد ولقد ناضلنا للسيطرة
 على موجة الاجرام وعمليات الاغتيال السياسي التي ارتكبتها فلول البوليس السرى البغيض الذى
 أنشأه أمين والذى كان معروفا باسم مكتب بحوث الدولة وفصائل القتل التي انشأها والتي عرفت بوحدة
 الأمن العام . بالاضافة الى بقايا جيش أمين الكبير الذى اختفى افراده المدججون بالأسلحة بين
 السكان المحليين . وكثيرا ما تظهر هذه العصابات لارهاب السكان المحليين وقتل البعض منهم .
 ان حكومة جبهة التحرير الوطنية الأوغندية تجد نفسها في حلقة مفرغة لأن آمال شعبنا منذ
 التحرير كانت بالطبع آمالا عظيمة . والفشل في الوفاء ، على الأقل ، بالاحتياجات الأساسية لشعبنا
 مثل الحاجة الى الملح والصابون والملابس والأدوية من شأنه أن يخلق مشاكل سياسية أعظم . وان هذه
 المشاكل السياسية الكبرى سوف تعوق جهودنا من أجل اصلاح اقتصادنا . ولكن بغير اقتصاد يؤدى
 دوره لا نستطيع الوفاء بالاحتياجات الأساسية لشعبنا . ومن ثم ، نشأت هذه الحلقة المفرغة .
 اننا نحتاج الى مساعدة المجتمع الدولي لكي تكسر هذه الحلقة . ان نداءنا ليس بغير سابقة
 في التاريخ الحديث للعالم . وعندما تحطمت أوروبا في نهاية الحرب العالمية الثانية ، وضع مشروع
 مارشال ليحقق للبلدان الأوروبية ما تحتاج اليه بلادنا اليوم حاجة ماسة أى اصلاح الاقتصاد .
 نحن لا نطلب شيئا يقترب من حجم مشروع مارشال ، ولكننا نطلب المستلزمات الأساسية حتى نقف على
 أقدامنا مرة أخرى .

لدى أوغندا أرض خصبة وغنية كما أن بلادنا تتمتع بجو ممتاز ولدينا شعب موهوب جدا . الا
 أننا بحاجة الى المساعدات المالية والمادية ومساعدات في أشكال أخرى من المجتمع الدولي حتى نعبي
 هذه الموارد ونحولها الى قوة من قوى التعمير الوطني . ويحدونا أمل واطمئنان في أن مجتمع الدول سوف
 يساعدنا في اعادة البناء وتحقيق تقدم شعبنا واحياء آماله .

وقد تم اصطحاب سعادة السيد غود فرى لوكونغوا بينايزا ، رئيس جبهة التحرير الوطنى
 الأوغندية ورئيس جمهورية أوغندا الى خارج قاعة الجمعية العامة .

مواصلة المناقشة العامة

السيد والي (أفغانستان) (الكلمة بالانكليزية) : من التقاليد التي نرحب بها في كل دورة من دورات الجمعية العامة أن نبدأ البيانات السياسية بتوجيه التهنئة الى رئيس الجمعية العامة وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم للمنبص الرفيع لرئاسة هذه الدورة اعترافا بخبراتهم وبكفاءتهم التي تعتبر عنصرا مهما في انتخابهم لشغل هذه المناصب المسؤولة . لذلك فان وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية يشعر بسعادة عميقة في اتباع هذا التقليد عن طريق الاعراب عن تهانيه الحارة المخلصة لكم ، سيدي الرئيس ، لانتخابكم الاجماعي لهذا المنصب الرفيع، ألا وهو رئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأجد ان من الضروري أن أذكر انكم ، سيدي الرئيس ، لا تمثلون بلدكم العظيم تنزانيا فحسب ، بل وتمثلون أيضا قارة افريقيا المكافحة التي صممت شعوبها بايمان واقتناع على ازالة شرور الفصل العنصري والتفرقة العنصرية وآخر معاقل الاستعمار والسيطرة الأجنبية من القارة الافريقية . ان اسهامكم البارز في جهود تصفية الاستعمار داخل الأمم المتحدة وكذلك اخلاصكم لقضية الحرية ونضال التحرر يعطينا ضمانا كافية ان المداولات الهامة للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة سوف تحقق نجاحا للكفاح المستمر لهذه المنظمة من أجل عالم يسوده السلام والرخاء .

كما اننا نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للرئيس السابق الموقر ، رجل الدولة والدبلوماسي البارز من كولومبيا ، السيد انداليسيو لبيفانو على ادارته الناجحة لمداولات الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة .

وعندما نقوم بتقييم نجاحات وأوجه فشل هذه المنظمة فيما يتعلق بالسلام والأمن فان الجهود الداعية التي يبذلها الأمين العام ، الدكتور كورت فالدهايم ، الذي كرس نفسه لتحقيق أهداف ومقاصد الميثاق ، انما تستحق اعجابنا .

ان وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية يرحب بسعادة بقبول سانت لوسيا كعضو جديد في هذه المنظمة . ان قبول هذه الدولة الذي يعكس نجاح عملية تصفية الاستعمار في هذا البلد يقربنا خطوة من تحقيق هدف العالمية لهذه المنظمة .

وفي العام الماضي عندما جئنا الى هذه الجمعية خلال دورتها الثالثة والثلاثين ، كانت قد مضت ستة أشهر فقط على نجاح شعب أفغانستان في ثورة نيسان /ابريل بقيادة الحزب الديمقراطي الشعبي في أفغانستان الذي يضم الطبقة العاملة في البلاد . وفي ذلك الوقت ، ومن هذه المنصة لقد أعلننا على العالم أجمع أن شعب أفغانستان قد حطم أبراج الطغيان وكرس نفسه لبناء مجتمع جديد محرر من استغلال الانسان لأخيه الانسان على الرغم من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العظيمة التي ورثها عن النظام الديكتاتوري السابق .

وفي مثل هذه الظروف فان الخطوة الأولى المطلوبة من أجل بناء مثل هذا المجتمع الخالي من الاستغلال هي القضاء على القطاع وذلك تحرير الشعب العامل في أفغانستان ، ولا سيما العمال والفلاحين ، من العلاقة القطاعية غير العادلة ومن سيطرة الامبريالية والرجعية . ومن أجل تحقيق هذا الهدف النبيل فان الحكومة الثورية ، من بين تدابير أخرى ، قد نجحت ، خلال السنة والنصف التي انقضت منذ انتصار ثورة نيسان /ابريل ، في تنفيذ ثلاثة مراسيم كبرى أصدرها مجلس الثورة في جمهورية أفغانستان الديمقراطية .

وعن طريق تنفيذ المرسوم رقم ٦ فقد أزلنا عبء نظام الرهن والربا والفوائد غير العادل الذي كان قد فرضه القطاعيون وكبار الملاك الزراعيين على الملايين من الفلاحين العاملين . وبمقتضى المرسوم رقم ٧ فاننا ضمنا المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة أمام القانون وفي جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ان المرأة الأفغانية لم يعد يتم تبادلها فسي مقابل المال أو القيم المالية في شكل مهر أو مصروفات زواج .

وكما ذكرت سابقا ان من أهم الأعمال التي قامت بها الحكومة الثورية هي ازالة العلاقات القطاعية وشبه القطاعية من الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للبلاد . ولهذا الغرض فان جمهورية أفغانستان الديمقراطية نفذت بنجاح المرسوم رقم ٨ في فترة قياسية مدتها ستة أشهر بالتعاون مع الشعب الأفغاني ، ونتيجة لذلك فان أكثر من ٣ ملايين فدان من الأراضي التي كان يمتلكها القطاعيون وملاك الأراضي قد تم توزيعها على آلاف الفلاحين الذين لا يملكون الأرض وأصحاب الأراضي الصغيرة ، دون رسوم ودون مقابل . ولا يمكن تصور فرحة الفلاح الأفغاني - وأسرته - الذي أصبح لأول مرة في حياته مالكا للأرض . واليوم فان الأرض في أفغانستان هي ملك لمن يزرعها .

وهناك انجاز آخر قامت به حكومتنا وهو الحملة من أجل القضاء التام على الأمية التي تعتبر من تراث الماضي الديكتاتوري والتي تبلغ نسبتها ٩٠ في المائة من السكان .
وفي الوقت الحاضر فان أكثر من مليون من السكان قد تم تسجيلهم في برامج حملة فصول محو الأمية في مختلف أجزاء البلاد .

وهناك انجاز آخر هام للحكومة الثورية هو الانتهاء الناجح من تعداد السكان على المستوى القومي لأول مرة مما يزودنا ببيانات علمية يمكن أن تعتمد عليها مشروعات التنمية ، التي تقوم بتنفيذها الحكومة ، في اطار خطة التنمية الاقتصادية الخمسية في جمهورية أفغانستان الديمقراطية .
وهذه الخطة تهدف الى القضاء على أسباب التخلف الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وتوفير أسباب الحياة الكريمة ومستويات أعلى من المعيشة للشعب الأفغاني .

لقد كان ذلك مجرد كشف حساب مختصر لبعض التدابير المهمة التي اتخذتها حكومتنا الشعبية في صالح الطبقة العاملة بصفة خاصة . انني أعتبر أنه من واجبي أن استرعي انتباه هذه الجمعية الموقرة الى ما فعلناه لشعبنا العامل من أجل تغيير مصيره الى مصير أفضل . ومع ذلك فان الامبرياليين ، والدوائر الرجعية ، والمتطرفين اليساريين في جوار أفغانستان منغمسون في تدبير المؤامرات ضد ثورتنا ، مستخدمين في ذلك حفنة من أعداء شعبنا وثورتنا وبالتعاون مع عملائهم داخل أفغانستان للقيام بهجمات مسلحة داخل أراضي أفغانستان لتدمير المدارس والمستشفيات وقتل النساء والأطفال والمعجزات .

لقد قلنا ، مرارا وتكرارا ، أننا نود أن نعيش في سلام مع جميع الشعوب والأمم ، ولا سيما مع جيراننا ، على أساس التعايش السلمي ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد . ان ثورة نيسان / أبريل للشعب الأفغاني ، هي ثورة العمال المنتصرة ، وعن طريق طبيعتها تنشد السلام والتعايش السلمي لتحقيق أهدافها ومقاصدها لصالح الشعب العامل في أفغانستان ، ومن أجل تقدمه وتحريره من السيطرة والاستغلال .

لسوء الحظ ، فان هذه الرغبة السلمية لشعبنا ، وهذا النداء الخالص لثورتنا من أجل السلام والتعايش السلمي لم يجدا أن صاغية من جانب الدول المجاورة . وكما أوضحت من قبل في بياني ، فان الدوائر الرجعية المجاورة لأفغانستان لا تشجع فقط الهاربين المناوئين للثورة ، الذين فقدوا مصالحهم وقواعدهم الاقتصادية على اثر انتصار ثورة نيسان / أبريل ، على القيام بالأنشطة التخريبية داخل أفغانستان ، لكنها أيضا توفر لهم المأوى المناسب لتحقيق مؤامراتهم الشريرة . هناك شيء واضح تماما ، ان ثورة نيسان / أبريل لشعب أفغانستان هي ثورة لا رجعة فيها ، وان الدوائر الرجعية ، والامبرياليين ، والأعداء الآخرين لشعبنا وللثورة سوف يدركون أنهم لن يستطيعوا أن ينجحوا في تحقيق أغراضهم الحاقدة ، ولن يغيروا من عزم شعب أفغانستان من أجل بناء مجتمع حر من استغلال الانسان لأخيه الانسان . أنهم لا يستطيعون تغيير مسار التاريخ . ان السياسة الخارجية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية التي تعتبر انعكاسا لسياستها الداخلية هي سياسة تقوم على السلم والتعايش السلمي ، والتعاون مع جميع الدول والأمم المحبوبة للسلام ، ولا سيما الدول المجاورة .

ان علاقاتنا الودية والتعاون المشترك مع الاتحاد السوفياتي قد تطورا بطريقة ايجابية خلال الاثنتي وستين سنة الماضية ، ولاسيما أثناء ثورة نيسان /ابريل ، لصالح شعبينا ، تلك العلاقات التي تعكس رغبة شعبينا المتبادلة لبناء أساس قوى من الصداقة والتعاون وعلاقة حسن الجوار بين الدول ، ويحترم الاستقلال والسيادة الوطنية ، وسلامة أراضي ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل من هذه الدول .

ان علاقاتنا الودية مع الهند لها جذور تاريخية عميقة ، وهي تتطور يوما بعد يوم — من أجل صالح شعبينا معا .

فيما يتعلق بعلاقاتنا مع باكستان ، فان حكومتنا وشعبنا لديهما الرغبة المخلصة في قيام علاقات ودية مع هذا البلد ، على أساس التعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما . اننا نأمل أن مشاعر الاخوة لهذا الشعب العامل نحو الشعب العامل في باكستان سوف تؤخذ في الاعتبار ، وسوف تأخذها حكومة باكستان في الاعتبار بالنسبة الى موقفها تجاه جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وتجاه ثورة نيسان /أبريل . ان هذا — في رأينا — سوف يسهم اسهاما ايجابيا في تمهيد الطريق لاعادة العلاقات الطبيعية ، ومن أجل النهوض بالتعاون المتبادل بين بلدينا لصالح السلام في هذه المنطقة وفي العالم كله .

اننا نأمل كذلك أن مشاكلنا السياسية مع باكستان سوف تحل عن طريق السبل السلمية ، وعن طريق المفاوضات الودية المخلصة .

نفس الشيء بالنسبة الى ايران ، لدينا نفس الرغبة في اقامة علاقات ودية لصالح البلدين ، قائمة على أساس التعاون السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل من البلدين . ان هذه الرغبة المخلصة تنبع من مشاعر الأخوة والتضامن القائمة بين شعبنا العامل تجاه الشعب العامل النبيل في ايران .

فيما يتعلق ببقية الدول ، فاننا لا نرغب فقط في اقامة علاقات ودية وتعاون مشر ، بل اننا لا ندرج جهدا من أجل تحقيق هذا الهدف .

لست في حاجة للقول أننا نجتمع في وقت حاسم بالنسبة الى الموقف الدولي . على الرغم من جهودنا المشتركة المستمرة التي تهدف الى القضاء على التهديد للأمن والسلم الدوليين ، ومن

أجل الحد من فرص اللجوء الى سياسة القوة ، فان العالم مايزال يواجه مشاكل اقتصادية وسياسية معقدة من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين . ومع ذلك فان بعض التطورات الايجابية فسي الموقف الداخلي تنبئ بالأمل ، وتعتبر فرصا مشجعة متاحة لنا ينبغي أن نستغلها لصالح السلام الدولي ، ومن أجل تقديم ضمان للمجتمع الدولي بأن حاضرننا والأجيال الحالية لن تقع - مرة أخرى - ضحية لحرب عالمية ونووية مدرة . اننا لسعداء لأن نشاهد الانتصارات العظيمة التي تحققت نتيجة لنضال شعوب آسيا ، أفريقيا ، وأمريكا اللاتينية .

بالنسبة الى الموقف الدولي الحالي ، فان السيطرة والهيمنة تثيران كثيرا من القلق بين بلدان عديدة . لذلك فاننا نؤيد الاقتراح الذي قدمه وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ضد سياسة الهيمنة والسيطرة ، وادراج بند "عدم قبول سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية" في جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية . ان جمهورية افغانستان الديمقراطية تأمل أن نهتم بهـــــــذا الموضوع الاهتمام اللائق .

كما تعلمون - سيادة الرئيس - وتعلم وفود أخرى في هذه الجمعية ، فان مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز ، الذي عقد في هافانا - كوبا ، أنهى بنجاح مداولاته حول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها المجتمع البشري اليوم . ان النتائج الايجابية لمؤتمر هافانا للبلدان غير المنحازة سوف يسهم ، بلا شك ، ليس فقط في نجاح هذه الجمعية الموقرة في تحديد المشاكل التي تواجهنا بتحد ، بل أيضا في صياغة مناهج علمية فعالة لحل هذه المشاكل .

ان مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز عندما استعرض الموقف الدولي الراهن عبر عن ارتياحه لأن الكفاح من أجل التوصل الى السلام الحقيقي والأمن المتساوي للجميع ، والتطبيق العالمي لمبادئ التعايش السلمي والنشيط ، وكذلك التعاون على أساس المساواة قد تكاثف .

لا يزال الشرق الأوسط يشكل احدى بؤر الأزمات الخطيرة في هذا العالم ، الأمر الذى يهدد السلم والأمن الدوليين نتيجة للسياسة المعادية والعدوانية والتوسعية لاسرائيل التي تساند ها الامبريالية ، ونتيجة كذلك لانكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

ان ابرام اتفاق جزئي في غياب الطرف الرئيسي الا وهو الشعب الفلسطيني الذى تمثله منظمة التحرير الفلسطينية قد زاد من تعقيد امكانية ايجاد حل شامل ودائم وعادل لمشكلة الشرق الأوسط .

ان اتفاقات السادات - بيغن تعتبر انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة ومؤتمرات عدم الانحياز ، وقد أغفلت بالكامل حقوق ومصالح الفلسطينيين والشعب العربي .

ولا يمكن أن يتحقق السلام الدائم والعادل في الشرق الأوسط الا عندما تنسحب اسرائيل ، دون شروط ، من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس ، وأن يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه القومية المفتصبة ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة وطنية خاصة به طبقا للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان امتلاك اسرائيل للسلاح النووى كما تفيد التقارير يشكل أمرا باعثا على القلق الحاد في هذا الوقت الذى تواصل فيه اسرائيل احتلالها غير الشرعي للأراضي العربية والفلسطينية وانتهاكها الصارخ للميثاق ، والقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة . ان امتلاك اسرائيل لأسلحة نووية لا بد من أن يدخل بعدا خطيرا على الموقف المتردى في الشرق الأوسط . فضلا عن ذلك ، فانه يثير مسألة انتهاك دول نووية معينة أعضاء في معاهدة عدم الانتشار .

ان الأزمة في لبنان لم تجد لها حلا دائما . ان استمرار العدوان الاسرائيلي ضد لبنان ، وبصفة خاصة تصعيد الفارات الجوية ضد معسكرات الفلسطينيين في جنوب لبنان لهو دليل آخر على سياسة اسرائيل العدوانية والمناهضة للسلام .

من أجل الحفاظ على السلم والأمن في العالم ، فان على الدول الاعضاء ، بمقتضى الميثاق ، أن تسوى نزاعاتها أو المواقف التي قد تعرض سلم العالم الى الخطر بالوسائل السلمية ، وبما ينسجم

ومبادئ العدالة والقانون الدولي . ويترتب على هذا الالتزام ، التزام اساسي آخر للدول الأعضاء بأن تحجم ، في علاقاتها مع الدول الأخرى عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها . ومن هنا ، فانه مما يقلق جميع البلدان والقوى المحبة للسلام ، أن تلاحظ أن اللجوء الى سياسة استعمال القوة أمر لا تزال تمارسه بلدان معينة .

ان أعمال الاستفزاز والتدخل ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية التي تحمل شعبها بالفعل تضحيات هائلة خلال كفاحه البطولي ضد الامبريالية والاستعمار تثير قلقنا . ويحدونا الأمل في أن شعب فييت نام وشعب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكموتشيا شأنها شأن شعوب العالم الحرة الأخرى ليست بحاجة الى دروس تتعلمها من الخارج . ونأمل في أن تترك وحدها لمواصلة رسالتها الوطنية من أجل تعمير بلدانها التي دمرت بعد تلك السنوات الشاقة والصعبة من السيطرة الامبريالية والاستعمارية .

ونحن نعارض المحاولات الرامية الى تدويل مسألة كموتشيا بعد انتصار شعبها في اقامة نظام شعبي وقانوني في بلاده . وان ادراج بند جديد في جدول أعمال هذه الجمعية يتعلّق بموضوع كموتشيا ليس الا محاولة لاعادة زمرة سقطت بالفعل ، وموجودة في المنفى ، وقد رفضها شعب كموتشيا ، الى مقعدها .

ان مفهوم المحيط الهندي كمنطقة سلم لم يتحقق حتى الآن ؟ فهناك قوى معينة تزيد من وجودها العسكري وتعزز من قواعدها العسكرية في المحيط الهندي بما يتعارض مع اعلان الأمم المتحدة في هذا الشأن وما يتعارض وارادة وتطلعات الدول الساحلية والخلفية للمحيط الهندي . ونحن نطالب بتصفية القواعد العسكرية الامبريالية في المحيط الهندي ، فضلا عن ايقاف فوري لنشر الاسلحة النووية والأسلحة الأخرى ذات الدمار الشامل في المحيط الهندي .

ونحن نكرر موقفنا القائل بضرورة التوحيد السلمي لكوريا بغير أي تدخل أجنبي ، فضلا عن

انسحاب القوات العسكرية الاجنبية من الجزء الجنوبي لشبه جزيرة كوريا .

ان الموقف في الجنوب الافريقي قد ازداد تردياً نتيجة لاستمرار سياسة الفصل العنصري

البيغوية ، والمناورات المنصرية الامبريالية المشتركة الرامية الى اطالة أمد السيطرة على ناميبيا

وزمبابوي ، كما أن ما يسمى بالتسوية الداخلية أو الانتخابات الزائفة ليست سوى مؤامرات ضد تطلعات

شموب ناميبيا وزمبابوى . ولا بد أن يدرك الاستعماريون والعنصريون أنهم لا يمكن أن يعوقوا السى
الأبد تحقيق الاستقلال الكامل لنا ميبيا وزمبابوى بقيادة حركات تحريرهما الشرعية والاصيلة وهما سوابو
والجبهة الوطنية على التوالي .

وياسم وفد جمهورية افغانستان الشعبية الديمقراطية أكرر تضامن الشعب الافغاني وحكومته
مع انغولا وموزامبيق وزامبيا وبوتسوانا ومع بلدكم تنزانيا ، سيدى الرئيس كدول خط أول تمـ ارض
الكيانات العنصرية التي زرعتها في قلب القارة الافريقية المستعمرون والامبرياليون ضد ارادة وطموحات
الشعب الافريقي .

ان نضال شعب الصحراء الغربية من أجل حقه في تقرير المصير والاستقلال بقيادة حركة
تحريره الاصيلة البوليساريو بيد و أنه يقترب من النصر النهائي ، أن اقامة جمهورية الصحراء الغربية
الديمقراطية من أجل وضع حد للسيطرة على هذا البلد يجعلنا نأمل في أنه سوف يؤدي الى انهـاء
فصل آخر من فصول الاستعمار في القارة الافريقية . ويحددنا الأمل فضلا عن ذلك في أن قرارات
وتوصيات القمة الأخيرة لمنظمة الوحدة الافريقية في مونروفا سوف تسهم في التعجيل بعملية تصفية
الاستعمار في الصحراء الغربية . ونحن نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل اليه بين حكومة موريتانيا
والبوليساريو ونثني على القرار الشجاع لموريتانيا بالتخلي عن أية مطالب اقليمية في الصحراء الغربية .
أما مشكلة قبرص فهي مشكلة هادة أخرى تثير قلقنا . ان قبرص وهي بلد غير منحاز تواجهه
تحديا هو انتهاك استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها وعدم انحيازها نتيجة لتدخل أجنبي في
شؤونها الداخلية .

وبينما نؤيد التوصل الى مفاوضات أكثر فعالية وأكثر جدية وأكثر بناءً بين ممثلي الطائفتين القبرصيتين على قدم المساواة وبغير تدخل أجنبي ، فاننا نعتقد ان ظروف عودة الحياة الطبيعية والسلم يمكن ان تتحقق على أفضل نحو بانسحاب جميع القوات العسكرية الأجنبية وانهاء الوجود العسكري الأجنبي في قبرص .

ونحن نشيد بانتصارات شعوب نيكاراغوا وغرينادا ضد الدكتاتوريات التي أدت الى صعاب لا حد لها للشعوب واضرار بالغة لهذه الدول .

ان وفد جمهورية افغانستان الديمقراطية يرحب بادراج بند اضافي في جدول أعمالنا يتعلق بالمساعدة الواجب تقديمها من أجل اعادة تعمير نيكاراغوا ، ونحن على ثقة من ان المجتمع الدولي سوف يستجيب بشكل سخي وايجابي لاحتياجات شعب نيكاراغوا الذي عانى كثيرا نتيجة لدكتاتورية سوموزا العسكرية القمعية ، وللصعاب التي لا حد لها واراقة الدماء التي فرضها هذا النظام على شعب نيكاراغوا الشجاع .

اننا نطالب بالتطبيق السريع لاعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة ، على الاقاليم الباقية تحت الاستعمار في أمريكا اللاتينية وفي أماكن أخرى من العالم .
وفضلا عن ذلك ، فاننا نطالب بتصفية جميع القواعد العسكرية الأجنبية الامبريالية الموجودة على تراب الدول الاخرى ، تلك القواعد التي نعتبرها انتهاكا لاستقلال وسيادة ووحدة أراضي الدول التي توجد على أرضها .

ان مفهوم السلم والأمن كرمية طويلة للانسانية المحبة للسلم وكهدف يشترك فيه الانسان في كل مكان ، لا يمكن في رأينا ان يتحقق الا اذا تحقق نزع السلاح العام والكامل بما في ذلك نزع السلاح النووي .

ان استمرار سباق التسلح ، وبصفة خاصة سباق التسلح النووي ، والنفقات الباهظة التي تنفق على التسليح ، يترتب عليهما ليس فقط خطر القضاء على مدينتنا وحضارتنا ولكنهما يعكسان أيضا نجاحنا المحدود للغاية في تنفيذ قرارات نزع السلاح التي اعتمدها بصفة خاصة ، الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . وفي هذا الشأن ، فان وفد جمهورية افغانستان الديمقراطية يرحب ويؤيد الاقتراح الرسمي المقدم الى الدورة الرابعة

والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، من جانب تشيكوسلوفاكيا ، والذي يطالب باعتماد اعلان بشأن التعاون الدولي يرمي الى تحقيق أهداف نزع السلاح .

ان جمهورية افغانستان الديمقراطية ترى ان ابرام اتفاق سولت ٢ بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة ، خطوة ايجابية في اتجاه الحد من سباق التسلح ، وتعتبر ذلك نجاحا لسياسة السلم . ونأمل ان التنفيذ الفعال لهذا الاتفاق سوف يمهّد الطريق أمام ابرام اتفاقات جديد تحد من الأسلحة الاستراتيجية .

ونحن نرى ان عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تشارك فيه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية سوف يتيح فرصة طيبة ومحفلا مناسباً يمكن فيه ان نقيم منجزاتنا وجوانب فشلنا فيما يتعلق بالتنفيذ السريع للقرارات الخاصة بنزع السلاح .

ونؤيد تأييدا قويا توسيع نطاق وتعميق عملية الانفراج ، ونأمل في أن يعزز الانفراج السياسي قريبا بانفراج عسكري ، وانه سوف يمتد الى جميع مناطق العالم .

وتعتبر افغانستان ان الامم المتحدة أداة لا غنى عنها فيما يتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين رغم انتهاكات بعض الدول الأعضاء لميثاق الأمم المتحدة وعدم الالتزام بقرارات المنظمة الدولية من جانب هذه الدول . وسوف نواصل ، ضمن أمور أخرى ، جهودنا من أجل مزيد من تعزيز دور هذه المنظمة حتى تستجيب في الوقت المناسب وبالشكل الفعال للمواقف التي تميل الى تهديد السلم والأمن الدوليين .

ان التقدم البطيء في الجهود الجارية حاليا والتي ترمي الى إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية قد ازداد سوءاً نتيجة للارزمة السائدة في النظام الاقتصادي العالمي ، مما كان له آثار خطيرة على اقتصاديات البلدان النامية وبصفة خاصة البلدان غير الساحلية والأقل نموا منها وذلك بسبب ضعفها الشديد أمام التطورات الاقتصادية الخارجية .

ان البلدان النامية التي ورثت التخلف والفقر منذ عهد الاستعمار الأسود ، مصممة على ان تنطلق بعيدا عن الاستغلال وأن تصل الى التحرر الاقتصادي وان تتحرر من التبعية للإمبريالية وصولا الى الاعتماد على الذات . ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، فانها وبإخلاص وجددية تواصل جهودها من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على اساس من العدالة والمساواة .

ونأمل انه من خلال الحوار البناء والايجابي ومن خلال ابداء الارادة السياسية لـ دول اقتصاديات السوق المتقدمة النمو ، فان هذا الهدف سوف يصبح واقعا حقيقيا عما قريب .

ومرة أخرى أرى من واجبي ان استرعي نظر هذه الجمعية الى المشاكل الخاصة المعروفة تماما والحاجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأقل نموا والبلدان الجزرية . ان الاجراءات التي اتخذت حتى الان لصالح هذه الفئة من الدول لم تنفذ بعد ، وان الصندوق الخاص الذي انشأته هذه الجمعية لتقويض نفقات النقل الاضافي والنقل العابر ، بالنسبة للدول غير الساحلية لم يبدأ عمله بشكل فعال حتى الان ، ونأمل في ان المساهمات المالية السخية سوف تقدم الى هذا الصندوق خلال مؤتمر عقد التبرعات الجديد .

وأود أن أختتم كلمتي بأن أكرر ايماننا بقدره الشعوب والأمم ويقوتها البناءة وبكرامة وقيمة الفرد الانساني وبالحرية المتكافئة للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها .

ورغم كثير من المشاكل والتحديات التي تواجه الانسان ، فلدينا اسباب كثيرة تجعلنا نعتقد ان لدينا القدرة على ان نبني معا عالما أفضل ، عالما جديدا يمكن فيه للشعوب والأمم ان تعيش معا في سلم دون أي قلق أو حرمان .

فلنجعل هدف بناء مثل هذا العالم القائم على السلم والرخاء حقيقة واضحة حيث توجد الحرية والمساواة في الحقوق للجميع بغير أي تمييز وأي استغلال من جانب الانسان للانسان ، ولنكرس انفسنا من جديد لضرورة تحقيق هذا الهدف السامي النبيل بكل ما لدينا من قوة وامكانيات بدرجة أعلى من التصميم والايمان .

السيد رابيتافيك (مدغشقر) (الكلمة بالفرنسية) : من واجبي باسم وفد مدغشقر أن أعرب عن أخلص تعازينا لوفاة أنغولا الشقيق بمناسبة وفاة الرئيس أوغستينو نيتو . لقد شعرنا بجمعية شعب أنغولا خاصة وأننا نعتبر أنفسنا مرتبطين مع انغولا في كفاها من أجل قضية مشتركة . ذلك الكفاح الذي كان الرئيس أوغستينو نيتو أحد الداعين اليه وأفضل مناضليه . ان العمل الذي بدأه سوف يستمر ، ونحن مدينون بذلك الى ذكراه والى شعوبنا والى افريقيا المناضلة والمستقلة .

ان العلاقات الطيبة والودية القائمة بين جمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية مدغشقر الديمقراطية تسمح لى بأن أعبر لك ياسيدى الرئيس عن شعورنا بالارتياح والفخر ونحن نراك ترأس الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان صفاتك كرجل دبلوماسي ، ورجل عبقرى نعلمها منذ زمن طويل . ان الخبرة الواسعة التي اكتسبتها في الدفاع عن مصالح افريقيا وحركة دول عدم الانحياز والمجتمع الدولي بأسره هي من ضمانات النجاح الذي نتمناه لهذه الدورة . من نافذة القول أن أذكر بأننا على استعداد للتعاون معك تعاوناً كاملاً خاصة عندما يتطلب الأمر البقاء على المثل العليا التي تشترك في تأييدها .

ان السيد انداليسيو لبيفانو يستحق منا الاشادة بصورة خاصة للصفاء والمساواة في المعاملة والموضوعية الكاملة التي أدار بها أعمال الدورة الثالثة والثلاثين مما حقق لها النجاح . ونود أن نحبي انضمام سانت لوسيا كعضو جديد الى الأمم المتحدة يتحمل مسؤولياتها الدولية ونؤكد لوفد هذه الدولة رغبتنا في التعاون معه لتحقيق اهدافنا ومصالحنا المشتركة كدول جزرية .

وأخيراً ، علينا أن نشيد بالدكتور فالد هايم الأمين العام لما بذله من جهد وللصبر ولروح المبادرة والابتكار التي أبداها خلال فترة ما بين الدورتين وأثناء الاعداد للدورة الحالية سعياً لايجاد الحلول لمواقف كنا نرى أنه من الميؤوس منه حلها ، ولكي يشارك باسمنا في ايجاد الحلول للعديد من المشاكل الدولية .

من العادة أنه في كل دورة وأثناء تقييم دور منظمتنا التي انشئت كوسيلة قادرة على التكيف مع التغييرات غير المتوقعة ، من العادة أن نشير الى أهداف ومبادئ الميثاق الذي تكتسحنا قيمه أحياناً بعد أن نكون قد حاولنا أن نجد في أحداث العام المنصرم بعض التبرير للتفاؤل الذي تتناقض مبرراته .

مهما كانت ضرورة هذه الممارسات الدورية ، فانها قد تنسينا أن الحياة الدولية لا يمكن النظر اليها نظرة مقيدة . وانه من الخطر محاولة عزل بعض الاتجاهات الخاصة لأنها تخدم سياسة معينة أو تسمح باخفاء الفشل الذي تحقق في مجالات أخرى .

لقد تقدمنا الى السبعينيات بحذر ، وقد أتاح لنا الاحتفال بالعيد الخامس والعشرين للأمم المتحدة فرصة المناذاة باقامة مجتمع دولي جديد أكثر تمشيا مع المثل العليا التي تركها لنا وانعموا الميثاق . لقد تجنبنا الانغماس في البهجة الزائدة عن الحد . وها نحن بعد مراحل عصيبة قد وصلنا الى نهاية هذا العقد الذي لم يسفر بالنسبة للكثيرين منا الا عن زيادة الشعور العام بخيبة الأمل رغم طفرة الأحداث التي لا تؤدي الى شيء .

اننا لا نستخف بنجاح السنوات الدولية أو العقود التي دشناها ، ولكن أليس صحيحا أنه رغم نبيل أهدافنا ، فان هذه المبادرات تخفي على الرأي العام العالمي عدم قدرة منظماتنا على التحرك .

من المؤكد أن تحديات الستينيات قد عودتنا على ثقة أكبر بالنفس وتوقعاتنا كانت تسمح لنا بأن نعتقد بأن قضايا العدالة والسلم والحرية والتقدم لن تتحول الى سراب ، وانه لم يكن ممن الممكن لنا مواجهة الظروف بعزم أقوى .

ولكن ماهي الحقيقة ؟ الحقيقة هي أننا نمر بحالة من السلم الذي تمزقه الحروب المحدودة والمد وان المباشر وغير المباشر والتهديد باستخدام القوة والارهاب الدولي ومغامرات غم الأرمسي وانكار حقوق الشعوب وانتهاك سيادتها ووحدة أراضيها .

ان تناقص عدد التحالفات العسكرية تحول الى تركيز ، واعادة توزيع للأهداف الاستراتيجية والى احياء للنزعة الى التدخل المفاخر والى دعم مناطق النفوذ ، والزيادة الكبيرة في النفقات العسكرية ، مما ترك العالم في حالة من التسليح الخطر والزائد عن الحد الذي لا يخضع لأية سيطرة أو رقابة .

وما هو أخطر من ذلك اننا نعتبر هذه المظاهر كأعراض ضرورية لا زالة شبح الحرب النووية التي ندينها باسم مفهوم ما للسلم ويسبب قبولنا على الدوام للأوضاع القابلة للانفجار في افريقيا وآسيا والشرق الأوسط . تلك الأوضاع التي تذكي نارها المصالح الامبريالية ومصالح الدول العظمى . هذا الشعور الخادع كان موثيا للانفراج وتعدد المراكز ، وهو أمر كان من الطبيعي أن يؤدي الى الاقلال من حدة النزاعات والعداوات ، ولكن على العكس ، ومع بروز المصالح الوطنية ، فانه رغم ادعاء التعاون الدولي فان الفرقة والخلافات المعتادة بدلا من أن تتلاشى أصبحت أعصق وتغيرت مواقعها .

وبالفعل ، فان العالم الباحث عن تعدد المحاور قد أصبح عالما تسوده الفوضى ويتجاذبه التقاء المصالح الجديدة التي يصعب تبريرها . ويظهر الآن شكلا جديدا للعلاقات الدولية يسير في حالة من اللبس التام والخلط بين القيم واختيار الوسائل المتميزة بالصلف .

ونفس الوضع ينطبق على المجال الاقتصادي ، فان المؤتمرات تتوالى والنتائج المتحققة بسيطة ، والتقدم والنظام قد تحولا الى فوضى وتدهور حتى أن العالم الثالث الذي كان يصب—و الى الاقلال من تبعيته واعتماده على الخارج وجد نفسه أمام اختبار غير ممكن ، ألا وهو اما الدخول من جديد ، رغم أنه ، في نظام طالما تمت ادانته أو السعي الى اقامة نظام جديد أصبح بالنسبة للبعض كالأسطورة المدعمة بالجدل العاطفي .

ان العالم الرأسمالي من جانبه لا يزال يفتدي الأمانة لضمان اعادة تشكيل قواعد الرأسمالية ولتميز التقسيم الامبريالي للعمل وللابقاء على هيمنته الاقتصادية والمالية و لرفع معدل الربح على الصعيد الدولي .

متى اذن سوف يتحقق التعاون الفعلي والتكافل ؟ هل قدر على العالم أن يخضع للظلم حتى أنه أصبح عليه أن يكتفي بالمواءات الموقوتة وما يمن به علينا وما نعهد به ؟ هل للدول البرولتارية حقوقها أو هل عليها أن تفرض اعتراف الآخرين بها عن طريق كفاحها . ان من يحذروننا من خطر المواجهة يجب أن يواجهوا هذا التحدي ، لأننا لا نستطيع الرضا بأوضاع عالمية تتميز بالمفاوضات وألوان الحوار المزعومة والفاشلة ، وباعادة ترسيخ القوة السياسية والاقتصادية مع الابقاء على أجهزة السيطرة . لا نستطيع قبول أوضاع تتميز بعدم توازن العلاقات الدولية مما يحول دون امتداد الأمن الدولي الحقيقي الى كافة المجالات .

بعد هذه الملاحظات العامة ، فمن المنطقي أن نعالج الموضوعات التي تهتم قارتنا دون أن نعتبرها خاصة بنا دون غيرنا .

بالرغم من فكرة الفوضى التي تنشرها سياسات المراحل للدول الغربية في الجنوب الافريقي ، فان الأوضاع هناك كانت واضحة . فمن ناحية لا زالت هناك نظم حكم تعتبر اهانة لذكاء الانسان تحيط نفسها بمستعمرات محاصرة كالرهائن يدعى فيها للتعويض المزعوم الذي يزايد عليه عملاء انتهازيون . ومن ناحية أخرى هناك حركات التحرر التي يحاول الغرب بخياله وتركيزه على العصبية أن يضر بها ببعضها البعض ولكنها رغم ذلك لا زالت تحظى بالتأييد غير المشروط لافريقيا المكافحة .

لقد أدنا عدم ثبات وتواطؤ القوى الغربية التي بيد وأنها لا تهتم بادانتها ، ربما لأن ادانة أكثر أو أقل لا تجعل ذلك مختلفا أكثر . وبدلا من تطبيق الفصل السابع من الميثاق - الذي أصبح من غير الممكن تطبيقه لأن نظام بريتوريا غير معتبر من قبل بعض الناس بمثابة " عدو " في مفهوم الميثاق - بدلا من ذلك تعرض علينا خطط وبرامج ومؤتمرات يتم التلاعب بها سلفا لحماية مصالح هي بحق محل ادانة .

ان شعب ناميبيا - الذي مازال الغربيون يعاملونه يعطف مقرون بالاهمال - لا يستطيع تعزيز مستقبله دون أن يعلن الرأسماليون والعنصريون عن مطالبهم ، مخضعين أي حل للمشكلة الى الرغبة في السيطرة والاستغلال . وحتى الأمم المتحدة ، التي سارت في طريق التفاوض الخطر ، مازالت تفتقر الى السلطة . ويبدو أن مجمل الأمريرتهن - الى حد ما - بجعل ناميبيا منطوقة منزوعة السلاح ، كما لو كان الموقف عبارة عن حرب خاطفة ، زال عصرها ، تدور في ظل انكار الكفاح المشروع لشعب ناميبيا تحت قيادة حركة (سوابو) .

لقد بلغ عدم الواقعية ذروته في زيمبابوي . فهناك السلطة الممنوحة لمنبوزي بالسببوري ، والابقاء على خدعة تعدد الأعراق التي ثبت فشلها منذ عشرين عاما أو أكثر . ان المشكلة لا تنبع فقط من وضع دستور لا يأخذ في الاعتبار وجود ترتيب جديد وبيئة تختلف عن بيئة الاستعمار . ان الجبهة الوطنية لها مطالبها . وما قدمته منذ ثمانين سنوات لا يسمح لها بالرجوع عن هدفها الأساسي وهو الاستقلال الحقيقي وعدم أخذ الأقلية للأغلبية كرهينة ولو بصفة مؤقتة .

وفي اطار جغرافي وسياسي مختلف ، شاهد - شبه ساكنين - المأساة التي يعيشها الشعب الصحراوي الواقع فريسة لضغوط ومصالح غير افريقية . ويقوم البعض بالتلاعب بمصيره ويطمع في سلب أرائيه . ان حق تقرير المصير قد وطي بالأقدام بإسم وحدة الأرائي غير المحددة ، وإبسم الشرعية الدولية المزعومة . وذلك بمجرد بطلان اتفاقية مدريد ، بسبب نقض موريتانيا لها ، وبسبب العنف الذي تسبب فيه ضم المغرب لجنوب اقليم الصحراء الغربية . ان جمهورية مدغشقر الديمقراطية تدين الاحتلال غير المشروع من قبل المغرب للصحراء الغربية ، فان نزعة المغرب للتوسع وضم الأرائي ليس من شأنها اعادة جو الثقة والتعاون الذي يعتبر حيويا لهذا الجزء من افريقيا .

وانتقالا من الجنوب الافريقي الى الشرق الأوسط ، نجد نفس المشاكل ، ونفس المعطيات ، ونفس الاجراءات ، ونفس الاتجاه الى فرض حلول على شعب ، حلول مستوحاة من الحرص على السيطرة العالمية بأى ثمن .

ان الشعب الفلسطيني - كشعوب جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوى - يطالب بالاعتراف بشخصيته وتطلعاته ، واحترامها في اطار محدد . ولقد أيدت الأمم المتحدة هذه المطالب . ولكن ان اصرار دولة أو دولتين - مع حلفائهما الذين يتناقص عددهم - على عدم الاعتراف بهذه الحقائق يجب ألا يمنعنا من كسر طوق التعصب الذى يحيط بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ويجب ألا يمنعنا أيضا من اعادة التأكيد على المبادئ الواردة في برنامج العمل الذى يرمى الى اقرار حقوق الفلسطينيين واعطاء الأولوية لقضية فلسطين أثناء دراسة الوضع في الشرق الأوسط .

وبعد اتفاقيات كامب ديفيد ، والمعاهدة بين مصر واسرائيل ، اقتضت هذه الحقوق على تمتع الفلسطينيين بحكم ذاتي افتراضي غير محدد المعالم . ان الاستعماريين أنفسهم ، في بداية هذا القرن ، لم يذهبوا الى أبعد من ذلك في سياستهم الرجعية . كيف اذن لا ندين المعاهدة المنفصلة والجزئية ، النابعة من اتفاقيات كامب ديفيد ، والتي تبت - بهذا الأسلوب غير اللائق - في مصير الفلسطينيين ؟ كيف يمكن لنا أن نقبل ترك مستقبل منطقة حيوية كهذه بالنسبة للسلم والأمن الدوليين لما يوافق هوى دولتين أو ثلاث ، تتنافس في براعتها للسيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية على المنطقة ؟ كيف نؤيد المؤامرة الثلاثية والخيانة التي كان الشعب الفلسطيني ضحية لها ؟ كيف يمكن أن نمكّن من الاعتقاد بأن عملية السلام قد بدأت ، بينما أن نهاية هذا السلام المزعوم لا تمثل الا انكار وجود الشعب الفلسطيني ، وتزايد وقاحة وتعسف الاسرائيليين في الأراخي العربية ؟ لا يمكن أن تكون هناك حلول بسيطة لتسوية المشكلة الفلسطينية وقضية الشرق الأوسط . ولكن يمكن على الأقل أن يراعى - في أية اجراءات تتخذ - قدر أكبر من الانصاف والاحساس بالمسؤولية التاريخية .

هذه المسؤولية التاريخية كان من الممكن أن نمارسها جماعيا في الأسبوع الماضي ، عند ما نظرنا في احدى نواحي الوضع الراهن في جنوب شرقي آسيا . ان تعزيز مبادئ تنطوى ، في آخر الأمر ، على تدخل في العلاقات الثنائية بين دول ذات سيادة ، وفي اختيار شعب لنظامه السياسي

والاقتصادى والاجتماعى ، قد جعلنا نسير في طريق سوف يصعب من التعاون ومن المساعدة التي تود الأمم المتحدة أن تقدمها لشعب كمبوتشيا . ان الأدلة تشير الى أن ادانات الماضي ، تليها اجراءات للتهدئة السياسية ، تبرر عن طريق القيود القانونية . لقد كنا نعتقد - بسذاجة - في أن هذه اللعبة هي لعبة قديمة .

اننا نحرص على التأكيد على أن جمهورية مدغشقر الديمقراطية لا تعترف - من حيث المبدأ - بالحكومات ، وانما تعترف بالدول . ومع ذلك ، فاننا في علاقاتنا مع أية حكومة نأخذ في الاعتبار ثلاثة معايير تقليدية هي : السيطرة على أراضي الدولة ، وتأييد الشعب ، وممارسة السلطة السياسية . ومن حيث المبدأ أيضا نود لو كان بالا مكان أن تعالج الخلافات ، التي قد تنشأ بين دول جنوب شرقي آسيا ، عن طريق التفاوض والتوفيق . وليكن ذلك على الأقل باسم كفاءة الشعوب ضد الاستعمار والامبريالية .

ان النقطة الأخيرة ، التي نود أن نشيرها ، في دراسة أوضاع خاصة يؤثر تطورها بالتأكيد على الأمن والسلم الدوليين ، تتعلق بشبه الجزيرة الكورية . فبالرغم من جهود الأمم المتحدة ، وبالرغم من صدور بيان مشترك منذ سبع سنوات كان من الممكن أن يصبح أساسا معقولا لتسوية دائمة ، ماتزال هناك مشكلتان أساسيتان ، هما : انسحاب القوات الأجنبية من شبه الجزيرة ، وتوحيدها في ظل الاستقلال والسلام .

لقد قدمت وعود انتخابية منذ ثلاث سنوات تتعلق بانسحاب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية . وقد كان ذلك التزاما مشجعا ، ولكن الأحداث كذبتة ، حتى أن كوريا الجنوبية تحولت الى قاعدة جوية وبحرية أمريكية ضخمة ، مزودة بأكثر الأسلحة تطورا ، بل وبالأسلحة النووية . ان توحيد كوريا - الذى كان محل اقتراحات أخذت في الاعتبار الواقع السياسى في شطرى كوريا - قد تم تحريفه عن هدفه عندما تم اخضاعه لافتتاح مباحثات ثلاثية امتدت لتشمل تغيير اتفاق الهدنة الثلاثى الذى تم التوقيع عليه بإسم الأمم المتحدة .

اننا ندين بشدة هذه الرغبة البالية في ابقاء شبه جزيرة كوريا في حالة من الحرب الباردة ، في الوقت الذى ينادى فيه بالانفراج وتطبيع الأوضاع . اننا لا نستطيع أن نقبل وقوع شعب كوريا ضحية للتدخل وخطر العدوان الدائم .

ان الأوضاع التي وضعناها قد نبعت واستمرت وتضخمت رغم جهودنا ، بلسم حقائق تعكس تنوع عالمنا ، وبسبب عجزنا عن توفير أساس عالمي للسلم والحفاظ عليه ودعمه . ان الجهاز الذي يوفره الميثاق لهذا الغرض لم يستخدم أبدا بصورة كاملة وفعلية ، والنظام البديل الذي يعتبر مجلس الأمن أساسه ، لم يسفر الا عن نتائج نسبية مما أدى الى تطور المنازعات وتزايد التوتر ، بسبب ترددنا والتزامنا المتعارضين مع المسؤولية الجماعية .

وعلاوة على ذلك ، فان المعوقات التي تعترض العمل الطبيعي لمجلس الأمن ككثرة استعمال حق النقض أو السعي الى تحقيق اتفاق عام في الرأي شكلي أكثر مما هو سياسي ، قوضت سلطة منظمة الثقة بها وأنسفت طابعا عشوائيا ومميزا للكيفية التي تطبق بها أحكام الميثاق على السلم . فعلينا ان ان نوفر بل ونصمم جهازا أكثر فاعلية يمكننا من فرض احترام مبادئنا وحتى نجعل الدول تخضع سلوكها لأحكام الميثاق . وتسوى خلافاتها بالوسائل السلمية ووفقا للاجراءات الموضوعية . يجب أن نستفيد الى أقصى حد من المؤسسات الحالية عن طريق تكييفها واصلاحها وتغييرها . واننا من بين من يولون أكبر أهمية للجنة المكلفة باعادة النظر في الميثاق ، ولكن هذه العملية لن تكون مفيدة الا اذا تغيرت الأذهان واذا عدلنا عن اعتبار السلم مجرد انعدام النزاعات ولم نتخذ ازاءه نهجا أكثر ايجابية ونشاطا لمعالجة المشاكل ، فهذا هو اقتناعنا ، وهذه هي أيضا الرسالة الاساسية التي نبعت من مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز الذي قدمت فيه عدة مقترحات ، أو أعيد التأكيد عليها ، تتعلق بتعزيز الأمن والسلم الدوليين . ومن هذه الاجراءات فكرة جعل منطقة المحيط الهندي منطقة سلم حقيقي .

ان اقامة منطقة سلم في المحيط الهندي يجب أن تنبع من توافق مصالح دول المنطقة والدول التي تخشى على سلامة طرق امداداتها والتي تشعر بأن الجزء من أراضيها القريب من المحيط الهندي معرض للخطر ، ولا يمكن أن يتحقق أى تقدم في هذا المجال اذا كانت هناك بعض الدول تود أن تعطي لنفسها حق واختصاصات رجل الشرطة الدولي ان لا يمكننا قبول ذلك ، ولن يهدأ لنا بال الا بعد أن تفك كافة القواعد العسكرية الأجنبية وازالة الوجود العسكري في المحيط الهندي .

ان الطريق المؤدى الى ازالة الأسلحة النووية من المحيط الهندى ، وجعله منطقة خالية من السلاح طريق طويل وصعب ، وهذا يعني التطبيق الكامل للمبادئ والأهداف المنصوص عليها في القرار ٢٨٣٢ الصادر عن الدورة السادسة والعشرين . ولكن قد تم اجتياز مرحلة جديدة أثناء الاجتماع الأخير للدول المشاطئة للمحيط الهندى والواقعة في منطقتة ، وقد وضعت وثيقة ختامية تستعرض آثار مفهوم مناطق السلم والتزامات كل فئة من فئات الدول المعنية ومسؤوليات كل دولة . ان مشاركة أعضاء دائمين في مجلس الأمن ودول بحرية تستخدم المحيط الهندى فى هذا الاجتماع كانت أمرا هاما شجعنا على أن نعرض على هذه الدورة عقد مؤتمر خاص بالمحيط الهندى قبل انعقاد الدورة الاستثنائية المقبلة المكرسة لنزع السلاح .

ولا يزال هذا الموقف صحيحا بالرغم من تعثر المفاوضات الثنائية الدائرة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن المحيط الهندى ، خاصة وأن هذا الموقف قائم على القيمة الواضحة للاجراءات الجماعية وللتعاون المبني على المساواة الذى يجب أن يميز أى جهد مشترك . ان الجهاز الذى أنشئ بعد الدورة العاشرة المخصصة لنزع السلاح ينبع من نفس الروح ويرمي الى دعم دور منظمتنا كمركز للدراسة والتفاوض والعمل في مجال لها فيه مسؤوليات أساسية . قد لا يكون هذا الجهاز كاملا ولكنه على الأقل يفني بمعظم أغراضنا ويأخذ في الاعتبار الحقائق القائمة لمواصلة المفاوضات الثنائية بين بعض الدول النووية .

اننا نرحب بابرام معاهدة سولت ٢ التي سوف تسمح بدخول مراحل أكثر حسما للحد من الأسلحة الاستراتيجية ولا تخاذ اجراءات حقيقية لنزع السلاح . وبالفعل فان مثل هذه الاتفاقية يجب أن تدخل ضمن الأهداف التي حددناها اذا أردنا أن نحقق نزع السلاح العام الكامل والمنسق والمنتظم والذي تشترك فيه كافة الدول .

اننا لا نعاود الحديث عن المشاكل التي عالجنها طيلة عشرين عاما ولا عن الأولويات التي حددناها في اطار برنامج نزع السلاح الكامل الذى اعتمد بالاتفاق العام في الرأى . يجب ، كما ذكرت مجموعة ال ٢١ في نهاية دورة لجنة نزع السلاح في جنيف ، أن نتعدى مرحلة المناقشات العامة وأن ننتقل الى مرحلة المفاوضات الحقيقية . اننا نشارك هذه المجموعة قلقها لعدم وجود أى تقدم ملموس بالنسبة للمسائل الأساسية المدرجة في جدول أعمال اللجنة سواء المتعلق منها

بنزع السلاح النووي أو بحظر التجارب النووية عامة أو بالترتيبات الدولية الكفيلة بضمـان أمن الدول غير النووية .

وبالنسبة لكافة هذه النقاط ، يجب أن تتوفر بالفعل الإرادة السياسية لدى الدول ويجب أن يتم دعم جو الثقة الذي بدونه لن تثمر أية مفاوضات ويجب أن نقتنع جميعا بأهمية نزع السلاح لا قامة نظام دولي يسمح لكافة الشعوب بمواصلة تقدمها الاقتصادي والاجتماعي في حرية وأمن .

في المجال الاقتصادي ، اننا نشعر بالملل فيما يتعلق بالدخول في تفاصيل مواقف مجموعة ال ٧٧ من دورة لأخرى ومن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والا نماء الى اجتماع لجنة العموم ثم اللجنة التحضيرية المكلفة باعداد الاستراتيجية الدولية . ان الأمور تسير كما لو كان فنون التفاوض تقتصر على وضع وثائق ليست لها أية أهمية عملية ولكنها تزيل الاعتراضات المؤقتة للدول المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي .

لقد أبدت هذه البلدان مبادرة أساسية ولم تجر تحليلا كبيرا للنظام الاقتصادي الحالي ، كما أنها لم تتقدم باقتراحات الا بفرض ضرورة الأخذ في الاعتبار اعادة توازن القوى داخل المعسكر الرأسمالي أو لمواجهة ما تخشاه من خطر على امداداتها من المواد الخام والطاقة والقوة . ولاشبات ما تقول يكفي الرجوع الى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والى مشاكل الطاقة .

ان مباحثات طوكيو قد أعطت للبلدان الأعضاء في المجموعة ب فرصة تسوية بعض المواضيع المتعلقة بمواقفها المتعارضة . والاتفاقات التي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في جنيف تكـرس جو الوفاق الذي ساد بين الدول الغربية . ولم يكن من المهم بالنسبة لها معالجة المسائل التي اعتبرتھا الدول النامية مسائل حيوية . فقد كان بإمكانها الاكتفاء بمعالجة هذه المسائل بصورة غير ملائمة ، وهذا ينطبق أيضا على الابقاء على نظام الحصص وعلى ادراج حكم يتعلق بالاختيار، في المدونة ، لتسنى معاملة بعض الدول على أساس من التفرقة والتمييز .

أما بالنسبة لمشكلة الطاقة ، التي حاول البعض القاء مسؤولياتها على عاتق مجموعة من الدول ، فليس لنا أن ندافع عن بعضها طالما أنها تمارس حقها السيادي في مواصلة العمل بسياسة البيع والتحكم في السوق تتمشى مع مصالحها . ولكننا لا نزال ندفع بأنه بالرغم من صفة اللاحاح التي

توليها الدول المتقدمة لموضوع الطاقة ، الا أن قضية النفط لا يمكن فصلها عن المشكلة العامة للسلع الأساسية والمواد الأولية ، ومن الظلم محاولة اقامة نظام يراعي اهتمامات البلدان الصناعية فقط .

وفي الوقت الحاضر مشاكل امدادات النفط وضرورة استقرار استهلاك النفط تشعر بها الدول بدرجات متفاوتة طبقا لمدى نموها وللموارد التي تتوفر لها .

ان اهتماماتها المشتركة لا يمكن أن تتعلق الا بثمان البترول . ولسنا على ثقة من أن منظمة الاوبك وحدها هي المسؤولة عن ذلك . ولنقل ان الارتفاع في أسعار البترول انما يشجع عليه هؤلاء الذين يسمحون بانخفاض سعر الدولار بطريقة تسمح بتحقيق أرباح لصناعة المنتجات البترولية ، وبذلك يدعمون سيطرتهم في مجال الطاقة والصناعة والتكنولوجيا .

والامر لا يتعلق من جهة أخرى بمعرفة ما اذا كانت الدول النامية هي الوحيدة الخاسرة لأنها على كل حال خاسرة وتزداد فقرا كلما زادت من صادراتها المحلية لكي تحصل على نفس المعدات والمنتجات المستوردة ، بل هي تزداد فقرا في الوقت الذي لا تحقق فيه انتاجية مساوية أو تفوق معدل التضخم المستورد الذي كان من شأنه أن يعوض آثار هذا التضخم .

وليس مما يشير الدهشة أن نعرض للتساؤل سلطة هؤلاء الذين يتكيفون مع الفوضى الحالية ويعارضون تحديد أسعار السلع الاساسية ويقفون عائقا أمام تحقيق الاهداف المحددة لتصنيع بلدان العالم الثالث ، وذلك عن طريق زيادة اجراءات الحماية وتدعيم الرقابة واحتكار التكنولوجيا .

ومن ذا الذي يعظنا بالصبر لأن الاقتصاد الغربي يعاني أزمة من أخطر الازمات في تاريخه ؟ ومن ذا الذي يقرر أن المساعدات العامة للتنمية التي تأثرت تأثرا كبيرا بالتضخم ينبغي أن تخفض أو على أحسن الفروض أن يحتفظ بمستواها الحالي غير المناسب ، وفي الوقت ذاته يجري الاصرار على زيادة ميزانية الدفاع الوطني لمجموعة من الدول بنسبة ٥ في المائة بدلا من ٣ في المائة ؟ ومن ذا الذي يمتدح فضائل المؤسسات الحرة وذلك لتفطية العمليات المشكوك فيها التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية التي تحقق أرباحا طائلة ؟

انها نفس الدوائر التي رغم امكانياتها على التحليل الدقيق لم تظهر حتى الآن قدرتها على فهم مدى والحاح احتياجات ومتطلبات التنمية في دول العالم الثالث التي تحتاج الى اصلاحات جذرية لا تخضع لقوانين السوق فقط .

ان مؤتمر الاونكتاد الخامس الذي كان أول مؤتمر دولي يدرس مشكلة التغييرات الهيكلية عن طريق معالجة المشاكل التجارية والنقدية والمالية والتكنولوجية ، قد فشل ، ونحن لسنا بمسؤولين عن فشله . وتمشيا مع السياسة التي التزمنا بها منذ الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة ، فاننا نود أن نعمق مفهوم التكافل بين الدول ونعزز التطور الايجابي للقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية .

ونأمل لو أن هذه المشاكل الهامة كانت محور اهتمام المفاوضات التي اقترحتها مجموعة ال ٧٧ والتي ستتم أثناء الدورة الاستثنائية التي ستعقد عام ١٩٨٠ . ونود أن نذكر في هذا الصدد بالقرار الصادر عن مؤتمر عدم الانحياز في هافانا والذي قدمته مجموعتنا الى اللجنة الجامعة ، وأقتبس منه ما يلي :

" ان اقامة نظام اقتصادى دولي جديد تتطلب حلولا جديدة لموسسة وشاملة للمشاكل العالمية ، ولا يمكن أن تكون ثمرة للاصلاحات الجزئية المرتجلة التي تهدف الى حل المشاكل ذات الطابع الانتقالي . "

ولهذا الفرض فنحن نؤيد التدابير الثلاثة التالية : أولا - اعادة تعديل الهياكل الدولية للنتاج والاستهلاك والتبادل ، وهذا يقتضي تغيير التقسيم الامبريالي للعمل والقضاء على الاحتكارات الصناعية وتحقيق مفهوم البرنامج المتكامل للسلع الاساسية . ثانيا - اعادة اصلاح الاطار الهيكلي وكذلك المبادئ والقواعد التي تحكم التيارات التجارية والتكنولوجية والمالية والنقدية من أجل جعلها ديمقراطية ، ومن أجل توزيع عادل للحقوق والواجبات . ثالثا - تنظيم دول العالم الثالث طبقا لهذا التعديل ، بحيث نضمن استقلالها الجماعي وتكثيف بقائها واستغلال طاقاتها وزيادة قدرتها على العمل وعلى التفاوض .

ان اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، سوف تواجه مقاومة وهججا وأفكارا سلبية . ونحن نقر للجميع بالتزامنا بالتعاون الدولي وتمهيدنا " بالالتجاء الى المؤسسات الدولية لتشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب " . ويمكن تدعيم هذا الرباط النظرى القائم على أساس الثقة ولكن هذا الرباط لن يقاوم طويلا اذا عارضته الأغلبية ودافعت عن الوضع الحالي .

ان التحليل الذى عرضناه دون مجاملة لبعض المظاهر السلبية للعلاقات الدولية في الوقت الذى نحن مطالبون فيه بالتفاوض في ظروف تكافلنا في شتى المجالات ، لا ينبغي أن يفسر على انه تنصل من تحمل مسؤوليتنا داخل المنظمة . واذا كنا قد اخترنا المجابهة في مجال الأفكار ، فان ذلك لا يعني مطلقا اننا لن نشترك في حوار عالمي قائم على أساس المساواة والبحث عن حلول طبقا لمصالح الشعوب .

ومهما كان الوضع الذى نتخذه ، ومهما كانت الطريقة التي نعالج بها المشاكل ، ومهما كانت أحكامنا صارمة ، فنحن لا يمكن أن ننكر هذه الحقيقة وهي ضرورة أن نعرض خلافاتنا على منظمتنا

لكي تفهم بصورة أفضل ولكي نعرف الى أي مدى يمكنها مساعدتنا على التكيف مع التغيرات العظيمة التي تحدث في هذا العالم . وليس من المجدى في هذا المستوى محاولة الحد بأية طريقة من مدى مناقشاتنا باسم الواقعية والبرجماتية أو تجاهل علاقات القوة القائمة .

ان أولوياتنا ليست مطابقة ، ومع ذلك فان الازمة السياسية والاقتصادية الحالية تثير نفس الاحساس بعدم الاستقرار والاحباط والقلق حتى انه مفروض علينا سويا وفي اطار الامم المتحدة أن نتلمس الطرق والوسائل للخروج من هذا المأزق الذي نجم عن سنوات من عدم التفهم والممارسات والمطالب القائمة على المصالح الانانية .

وفي رأينا أن أي حل يجب أن ينبع من الامم المتحدة نفسها ومن أغراضنا ومقاصدنا اذا أردنا أن نتغلب على الغموض الناجم من الحلول الجزئية وأن نعطي أفكارنا وأعمالنا مضمونا حقيقيا مقبولا .

وفي الوقت ذاته علينا أن نحرص على أن الالتزامات التي نتخذها على هذا المستوى لا تكون مجرد غطاء يهدف لحماية رغبة أكيدة في الوقوع في أخطاء الماضي . اننا نطالب بنظام جديد وهذا بدوره يتطلب من جانب الدول الالتزام باخلاقيات جديدة ، وبهذه الطريقة فقط نستطيع مواجهة تحدى الثمانينات .

السيد نزيه (الكونغو) (الكلمة بالفرنسية) : من بين الاحداث التي عصفت بالعالم ، وبصفة خاصة القارة الافريقية ، خلال الايام الاخيرة ، حدث ينبغي ان نذكره بصفة خاصة الا وهو وفاة الرئيس اغوستينو نيتو الفجائية الذي يعتبر رجلا عظيما من رجال افريقيا . لقد توفي الرئيس نيتو في ١ ايلول / سبتمبر ، وقد كان مواطنا عظيما ، وكان يمثل الكرامة الانسانية واستقلال بلاد انغولا ، كما كان يمثل افريقيا ايضا .

ان تكريم جمهورية الكونغو الشعبية قد اعرب عنه الرئيس د نيس ساسو - نجويو والذى توجه شخصيا الى لواندا على رأس وفد ضخم ليقف خاشعا امام جثمان هذا الرجل الذى كان بالنسبة لشعب الكونغو وليس صديقا فحسب ، في كل وقت وزمان ، بل وايضا رفيقا في السلاح في الساعات الصعبة لتحرير انغولا .

وبعد وفاة الرئيس ماريان نجواي بعامين ، فان وسط افريقيا مع وفاة الرئيس نيتو قد حرم من اثنين من اعظم ابطاله الحقيقيين .

ولكن ذلك التراث الذى ورثه كل منهما لجمهورية انغولا الشعبية وجمهورية الكونغو الشعبية ، ولجميع المناضلين من أجل قضية تحرر الشعوب ، سوف يجد الدعم اللازم لنضالهم الذى يقومون به يوما بعد يوم ضد اعداء الاستقلال في افريقيا .

سيدى الرئيس ، ان جمهورية تنزانيا المتحدة ، بلدكم الجميل ، بالنسبة لنا نحن الافارقة ، وكذلك بالنسبة الى جميع الدول المحبة للسلام والحرية والعدالة ، تعتبر مثالا للمعزة ورمزا للفضيلة ودعامة اكيده لمساندة المناضلين من اجل الحرية .

ان بلدى ، جمهورية الكونغو الشعبية لتعرب عن ارتياحها لعلاقات الاخوة والصداقة القائمة بين شعب تنزانيا وبين شعب الكونغو . ولذلك فانه يسعدني ايما سعادة ان اهنئكم ، سيدى الرئيس ، لانتخابكم العظيم لرئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . انكم ، فسي واقع الامر ، من هؤلاء الرجال الذين كرسوا انفسهم واقتنعوا بأهمية عمل منظمنا والذين يتمتعون بتجربة وخبرة ولباقة تعتبر ضمانا من اجل نصره المثل العليا للسلام والعدالة والتعاون ، التى تشكل نسيج ميثاق منظمنا العالمية .

ان عالمنا اليوم ، هو عالم مريض ، مريض بسبب تقدمه التقني ، ومريض بمطامع البعض وانانية الآخرين ، ومريض اخيرا بعدم قدرته على حل المشاكل الساخنة الملحة ، التي تعرض له . اننا نسمع صرخات اليأس في كل مكان ، صرخات الآلاف من بين بني البشر بل الملايين من هؤلاء الذين يشعرون بالتهديد في كرامتهم ، وفي حياتهم ، وفي ظروفهم في نهاية الامر . وهذا العام ، ومرة اخرى ، فاننا سوف نتناول بالدراسة الموقف السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العالم وسوف نتساءل خلال ثلاثة اشهر بشأن مستقبل هذا العالم . انها مسؤولية ليس من حقنا ان نتصل منها . انه مسمى يتخذ ابعادا جديدة ونحن مجبرون على ذلك نتيجة لمتطلبات هذا العصر . ففي نهاية هذا القرن ، ونحن على ابواب فجر الالف الثالث من حياة البشرية ، علينا ان نقدم كشف حساب ختامي ، ولكن هل يتعلق الامر بكشف حساب ختامي للامم المتحدة ؟ ان مثل هذا الكشف سوف يكون ملاما ، وقد نحتاج الى اكثر من دورة عادية لنفعل ذلك . ومع كل هذا ، فانه ينبغي ان نضع كشف الحساب ، وينبغي ان نحدد فيه مواقفنا وعلاقاتنا مع بعضنا البعض .

ان كشف حساب موضوعي جاد يدفعنا الى ان نتوجه بعدد من الاسئلة بشأن هذه الممارسات الخاطئة التي عيّرنا منذ انشاء هذه المنظمة من اجل الوعي بالحاح المشاكل في العالم . ان هذا الاختبار لا ينبغي ان يقتصر على مجرد تحديد الامور ، بل ينبغي ان يدفعنا الى ان نتحرر من الشروط المسبقة وان نبحث عما هو حقيقي وعادل . وباختصار ان نرتفع لكي نشكل العالم ، بدلا من ان يتحكم فينا العالم ونسير طبقا لالطار والخطوط العريضة ل دستور منظمنا . ان الميثاق واضح في اغراضه ومقاصده ، ولا زالت تلك هي الاغراض والمقاصد التي تعتبر سديدة حتى الوقت الحاضر . وبدلا من ان نتمسك بها ونُدعمها ونطبقها تطبيقا فعلا وواقعيًا بالنسبة الى الاحداث ، فاننا نشهد نوعا من التحدي لهذه الاغراض والمقاصد . ولا يمر يوم دون ان نشهد هنا وهناك انتهاكا لهما بدوافع الحقد والاحكام الخاطئة . لقد ذكر اوثانت ، عن حق ، منذ اثني عشر عاما : " عندما تتحكم الاحكام الخاطئة والحقد بين مجموعة من الدول ، وبين الدول بعضها البعض ، فان العالم اجمع يعود الى عهد الظلم . وعندما تحل القوة والتنافس العسكري محل التعاون والتفاوض والقانون الدولي والدبلوماسية فان كما بوس حرب عالمية ثالثة يقترب منا " .

لقد كانت تلك صورة حكيمة للخفاية لهذا العالم الذى نعيش فيه ، هذا العالم الذى يتميز ، اكثر من اى وقت مضى ، بمنازعات ومجابهات .
والواقع ان الجهود الحميدة التى بذلها البعض ، والتي بذلتها منظماتنا ومحافل دولية اخرى لم تغير شيئا مطلقا ، اوطى الاقل ، لم تغير الكثير من هذا الموقف . ان الانسانية لا زالت مقسمة الى قسمين اغنياً وفقراء ، اغنياً وبؤساء ، مستغلين ومستغلين ، قاهرين ومقهورين . هناك اقلية تشكلها دول متقدمة تحدد بنفسها ، عن طريق سيطرتها ، توزيع الموارد العالمية طبقاً لتسلسل طبقي وضعته بنفسها . ان تقسيم العمل الدولى ، قد ادى الى ان هذه الدول تزداد غنى بينما الفقراء يزدادون فقرا . وهذا للأسف هو اساس النظام الاقتصادى العالمى الذى نعيشه اليوم .

ان العلاقات الدولية لا زالت تسيطر عليها القوة طبقاً للقانون الازلي لطبيعة الاشياء . ان حاجة السيطرة والتوسع ما زالت تداعب خيال بعض الدول . ان الامر يتعلق دائماً بالسيطرة او بتحييد الخصم . ان روح الغزو والقهر ، بالمعنى التقليدى ، لاصطلاح " استخدام القوة المسلحة " تضيف انواعاً جديدة اكثر ذكاءً من بينها : ضمان التزود بالمواد الاولية عن طريق سياسة تجارية ماهرة ، وعن طريق استثمارات يتم توظيفها بطريقة سليمة ، وعن طريق السيطرة على وسائل الانتاج وشبكات التوزيع وتحركات رؤوس الاموال والتبادل التجارى ، وكذلك عن طريق تقديم الدعم والتأييد لحركات تخريبية تهدف الى الاضرار بسياسات اقتصادية معينة ، واثارة القلاقل لنظم غير مرغوب فيها ، الى غير ذلك .

وينبغي ألا تغفل عيوننا أكثر من ذلك عن المستفيدين من هذا الخلل ، ومن هذا التباين الذى يزيد من المنازعات هنا وهناك ، ويخلق شهوات وأطماعا ، ويوجد عملاء وطفافة ، مع عدم احترام حقوق الانسان والشعوب ، في الوقت الذى يطالب بها في أماكن أخرى . ان اللعبة معروفة لنا جميعا ، والمناورة بارعة مع ذلك ، سواء في زعزعة نظم الحكم ، أو تدبير المؤامرات أو خلب مناطق للتنافس ومؤثرات للحرب واجهاد جو من الأزمات وعدم الثقة ، بهدف تحويل أنظار الشعوب الحرة عن اهتماماتها الأساسية واجبارها على الاهتمام بأمور ثانوية .

اننا نشعر بصعوبة بالغة عندما نتحدث في هذه الظروف عن السلام والأمن في هـ العالم . ان ايماننا بهذه المبادئ النبيلة يصطدم بالواقع الأليم يوما بعد يوم . ان الواقع هو المجابهة والحرب والعدوان والعنف العام والحملات العسكرية . وهذه المنازعات انما تنبع من عدم احترام البعض من الالتزامات التي التزم بها بحرية وضمير ، وعدم تطبيق المبادئ التي قبلناها بالاجماع . وهناك أمثلة عديدة على ذلك ، وهي تشكل النقاط الأساسية لجدول أعمالها .

ان تصفية الاستعمار ، وحق تقرير المصير للشعوب ، من بين المبادئ الأساسية لهذه المنظمة ، وينبغي أن يجدا تطبيقا فعليا لهما في جنوب شرقي آسيا ، وفي أمريكا اللاتينية ، وفي الشرق الأوسط ، وفي أفريقيا الشمالية والجنوبية ، وفي كل مكان فيه شعوب تقع تحت السيطرة ، وفي كل مكان تحاول فيه الشعوب الخروج من العبودية ومن الاستغلال ومن العار للعمل على استعادة كرامتها وعزتها . وهذا أمر طبيعي ، ويتمشى مع الآمال الطموحة لهذه الشعوب . ومع ذلك ، فاننا نسجل هنا وهناك بعض التردد والمعارضات ، واستخدام حق النقض . وهناك مظاهر شيطانية وتحدي للحرية وانكار لرفاهية الشعوب وتقدمها . ان الضمير والوعي يدفعا عاما بعد عام لاتخاذ قرارات بشأن حق تقرير المصير لشعوب ناميبيا ، وزمبابوى ، وجنوب افريقيا ، والصحراء الغربية ، وفلسطين ، وشعوب أخرى ما زالت تحت السيطرة الاستعمارية في أمريكا اللاتينية ، وجنوب شرقي آسيا . وبعد وقت قليل ، فان هذه القرارات لا تطبق ، بل لا تجرى الاشارة اليها ، حيث اننا جميعا لا نشعر باهتمام بأعمالنا ، لأن البعض من بيننا ما زالت تتحكم فيه الدول الكبرى ، بحيث انه لم يقتنع بعد بالمشاكل الساخنة والتهديد الفعلي الذى يخيم على العالم الثالث وعلى افريقيا بصورة خاصة .

ان افريقيا هي أكثر هذه القارات تعرضا للاصابة . فهذه القارة الممزقة تشهد يوما بعد يوم مأساة عدم احترام المفاهيم الأساسية للعدالة والحرية والسيادة . وناميبيا وزمبابوي ، وجنوب افريقيا ، والصحراء الغربية ، وبعض أجزاء من افريقيا الوسطى هي أفضل مثال على ذلك . وفي هذه المناطق ، هناك شعوب بأكملها تحرم يوما بعد يوم من حقوقها الأساسية ، ومن صفاتها الانسانية ، ويتم تحويلها - دون رادع أو عقاب - الى قطعان من الحيوانات البرية . ان هذا التحدي وهذا الانكار للحرية نشعر به ، حتى في الدول المستقلة ذاتها . ان العدوان المتكرر عن طريق نظم الأقلية ضد دول الخط الأول في افريقيا ، يشكل مثالا واضحا لذلك . ان هذه المشاكل تثار عاما بعد عام ، واننا من فوق هذه المنصة نندد بهذه السياسة التي تتعارض مع القانون الدولي ، والتي تصل الى حد السماح لعصابات تشكلها دول من خارج افريقيا لكي تتدخل مباشرة في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى لاقامة نظم عميلة موالية لها . ومن الواضح ان مثل هذه السياسة ليس لها هدف آخر سوى الحفاظ على المصالح والمزايا الاستعمارية .

وفيما يتعلق بالفصل العنصري والمذابح الجماعية للشعوب ، فقد قيل الكثير من فوق هذه المنصة ، وقد قيل ببلاغة عظيمة . ولكن مهما كررنا ذلك ، فان هذا لا يسكتني . ان شعب ناميبيا تحت القيادة الرشيدة لمنظمة سوابو ينبغي ان يحصل على استقلاله ، وسوف يصل الى ذلك دون شك . اننا على قناعة أكيدة بأن افريقيا حرة ، والجميع يؤيد ذلك النضال العادل لهذا الشعب . ان ثبات موقفنا فيما يتعلق بزمبابوي وناميبيا لا يتأثر مطلقا بالأحداث التي تدور في الآونة الاخيرة .

ان موقفنا ثابت أيضا فيما يتعلق بالصحراء الغربية ، والشرق الأوسط . ان ما يطلق عليه عملية السلام في اتفاقيات كامب ديفيد انما هو تشجيع على موقف القوة الذي اتخذته اسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني . ومن جهتنا ، فاننا نعتقد انه لن يكون هناك سلام مضمون في المنطقة دون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في كل عملية تهدف الى معالجة مصير الشعب الفلسطيني . وفي هذا الصدد ، فان فكرة عقد مؤتمر دولي ، كما قال الأمين العام في تقريره ، تبدو لنا في الوقت الحاضر أفضل منهج ايجابي لمعالجة هذه المشكلة .

ان الفكرة الواضحة التي تحكم تفكيرنا ، هي أن الحرية لا تقبل مساومة . كذلك فان شعب الصحراء لا يمكن ان يحرم اكثر من ذلك من حقه في الحرية وتقرير المصير ، ومن الوجود .
 اننا نعرب عن ارتياحنا للجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية ، ولا سيما القرار الحكيم الذي اتخذ في مونروفييا الذي يعترف بحق تقرير المصير لشعب الصحراء . ان هذا تكريم يشرف افريقيا ، وهو خطوة هامة للبحث عن سلام نهائي ودائم في هذا الجزء من القارة . كما أننا نعرب عن ارتياحنا للانتصار الذي حققته القوى التحررية في نيكاراغوا ضد الدكتاتور سوموزا . انها بارقة أمل جديدة ، ومصدر تشجيع لجميع شعوب أمريكا اللاتينية التي ما زالت مستعبدة ومستغلة .
 ان ضمير العالم ينبغي ان يتعالى ، وان يصل الى مستوى يبعده عن شن الحروب . ان السلام في العالم يكفل الحل السليم للمشاكل الملحة ولعمليات تصفية الاستعمار والمشاكل الاخرى المتعلقة بها .

اننا نفكر هنا في المأساة الأليمة للدول المقسمة ، وان كوريا لتعتبر مثالا واضحا على هذا التقسيم . وقد حان الوقت لكي يتخلص المجتمع الدولي من مثل هذا العبء عن طريق توحيد جزئي كوريا بطريقة سلمية . وهذه مسألة تتعلق بالعدالة .
 كما يجب ان نفكر ايضا في مسألة نزع السلاح . ان بعض الدول تجعل من سباق التسلح العامل الضروري للرفاهية الصناعية . ورغم الجهود المحدودة التي تمت عن طريق اتفاق سولت ٢ ، فان نزع السلاح العام والكامل الذي أقرته الدورة الاستثنائية العاشرة ما زال حلما لم يتحقق .
 وجدير بنا أن نذكر ، بالأسف ، ان سباق التسلح وابتكار أسلحة متطورة ومعقدة وتطوير السلاح النووي ، عمليات ما زالت تمارس يوميا في بعض المجتمعات ، بحيث أصبح يخيم على رؤوسنا شبح حرب نووية ، مثل سيف ديموقليس المسلط على الرقاب* .

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد ارب (تركيا) .

ان المجتمع الدولي سوف تتوفر له موارد عظيمة اذا ما حول الأنشطة المخصصة للحرب حالياً الى أنشطة للسلم .

ان مثل هذا المنهج يتطلب اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد . وفي هافانا منذ بضعة اسابيع ، فان مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز قد أظهر مرة أخرى ان حوالي ثلثي الدول الأعضاء في الامم المتحدة تهتم باحداث تغيير هيكلي في النظام الحالي الذي يتميز بالظلم والاحباط . ان قرارات حركة دول عدم الانحياز التي تعتبر القاسم المشترك لنظم ذات درجات مختلفة من التقدم ، تعتبر في رأينا الحد الأدنى للأساس الذي ينبغي ان تعتمد عليه أية مقترحات تهدف الى تحسين النظام الاقتصادي الدولي الحالي طبقاً للمقاصد والاهداف التي اتخذتها الدورتان السادسة والسابعة الاستثنائيتان للجمعية العامة للأمم المتحدة ، والواردة في الميثاق بخصوص الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول .

ولقد ادركت افريقيا منذ وقت طويل وضعها المتخلف وأصبحت قلقة على مصيرها ومستقبلها . ان الندوة التي نظمتها منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا في مونروفيا في بداية هذا العام قد اوضحت انه بعد حوالي عشرين عاماً من الاستقلال السياسي فان الواقع الافريقي ما زال للأسف مدعاة للقلق ، ان لدينا المزيد من البطالة والعمالة الناقصة ، وأقل دخل للفرد في العالم ، وأعلى نسبة وفيات ، وأمية ، وسوء تغذية ، ومجاعة ، وتبعية اقتصادية ، وديون مزمنة . . . وغيره وغيره ، وباختصار فان القارة الافريقية ما زالت تتمتع بقارة التخلف والهوس ، وهذا هو الواقع الأليم .

ان موقف الاختلال هذا ، والاعتماد الزائد ، هو نتيجة ارادة الدول الافريقية فسي الاندماج في النظام الاقتصادي الدولي ، وفي هياكل التنمية التي تهيمن على هذا النظام . كما انه للأسف نتيجة لرغبة الاقتصاديات الناشئة في تقليد نمط غير ملائمة للتنمية ، لأن هذه الأنمطة تركز على احتياجات الكتل الافريقية وليس على التنمية الداخلية . ان الاقتصاد الافريقي ما زال فسي الواقع يعتمد تماماً على العالم الصناعي وتكنولوجياته ومهاراته . ان نظريات التنمية توجه نحو التصدير ونحو استيراد التكنولوجيا والمعدات والخدمات ومنتجات الاستهلاك الحديث ، ولم يتغير الموقف كثيراً منذ العهد الاستعماري .

هذه هي نتيجة الأداء المقابل لاستراتيجيات التنمية في العالم التي اعتمدت في القارة الافريقية حتى الآن . ان القارة الافريقية لم تنجح مطلقا في تحقيق أهداف التنمية التي نهضت بها الامم المتحدة في عقديهما الأول والثاني . وان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد أخيرا كان تكرارا للمؤتمرات السابقة ، ومرة اخرى فقد احتضن أنانية وعناد الدول الفنية وأكد على رفض الدول الصناعية ان تضع نظاما اقتصاديا عالميا عادلا جديدا . أما الاستراتيجيات الجديدة للتنمية المبنية في اطار اقليمي فلم تصادف هي الاخرى حظا أفضل . وهكذا فان التعاون الذي بدأ في اطار اتفاقية لومي بين مجموعة الدول الافريقية والكاريبية والباسيفيكية وبين السوق الأوروبية المشتركة لم يعط الا حلولا جزئية لمشكلة التخلف .

ان كل شيء يجعلنا نعتقد ان الوسائل المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المطبقة في الحالات المختلفة لم تؤد حتى الآن الا الى تقوية واستمرار قيود التبعية . بل انها في كل الأحوال قد أضاعت تلك الجهود التي كانت تهدف الى ايجاد نماذج جديدة للتنمية الذاتية . ان هذا يعني انه - اذا ما أردنا - ان يكون لمفهوم العدالة والتنمية والتعاون مغزى ومعنى داخل منظمنا ، فان علينا ان نأخذ بهذه النماذج الجديدة ، وان نتفوق على انفسنا ، كما يعني أيضا وجود ارادة سياسية من شأنها تحلیم مقاومة التغيير من جانب هؤلاء الذين يستفيدون من هذا الاختلال والتباين القائم حاليا ، وان نقضي على مفاهيم وعادات قديمة معينة ونقضي على الأسباب التي تعوق التغييرات العقلية والاجتماعية . وفي مثل هذه الظروف ، نستطيع ان نضع تدابير تهدف الى تحويل الهيكل الداخلية وتحسين عوامل الانتاج التي تتوقف عليها التنمية الذاتية .

حينئذ نستطيع ان نأمل في نجاح استراتيجية للتنمية سواء في اطار عمل العقد الثالث للأمم المتحدة أو في اطار مفاوضات النظام الاقتصادي الدولي الجديد مثل جولة طوكيو وقانون البحار . . . الخ . وهكذا بالنسبة للقرارات والاعلانات وبرامج العمل التي قد نعتمدها فيما بعد . ان هذه المشكلة لا تخص افريقيا وحدها بل البشرية بأسرها . فلن نستطيع انقاذ الجنس البشري من اخطار الحرب الا بتوجيه كل الاستراتيجيات نحو تنمية ذاتية تؤكد الرفاهية وتحسين نوعية حياة الانسان ، والمساواة والعدالة بين الدول .

هذه هي الأمور الأساسية التي ينبغي من الآن ان نعبي* جهودنا جميعا لها .

عندما ننظر حولنا الى هذه الشخصيات العظيمة التي جاءت من اركان العالم الأربع والتي تجتمع هنا لكي تتحدث بأسلوب السلام والعدالة والحرية والمساواة ، فان هذا من شأنه ان يجعلنا متفائلين وأن يدعم ثقتنا في مستقبل الانسان وفي هذه المنظمة وفي مبادئها التي ما زالت صالحة لأنها اساسية وعالمية .

في النهاية نود ان نؤكد مرة أخرى تمسك شعب الكونغو متحدا في حزبه الوحيد ، حزب العمال الكونغولييين ، وحول رئيسه الكولونيل دينيس ساسو نجوسو ، بالمبادئ الأساسية لمنظومة الامم المتحدة . ان هذه المبادئ ينبغي ان تقود خطواتنا في هذا العالم الذي يهدم نفسه بنفسه . ومن جهتنا ، فنحن على وعي تام بالأخطار التي يواجهها هذا العالم ويهدولنا من الضروري ان نفكر جميعا في دورنا فيما سوف نتصوره وما سوف ننتجه وما سوف نتبادل له .

السيد يومينت مايونج (بورما) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحو لي بادئ ذي بدء أن أقدم للسيد السفير سالم من جمهورية تنزانيا المتحدة تهنئة وفد بورما الحارة لانتخابه رئيسا للدرجة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . ونحن واثقون أنه بفضل ماله من علم وخبرة بالشؤون الدولية سوف يتمكن من ادارة مداولاتنا حتى نبلغ النجاح المنشود .

ونود أيضا أن نحبي الرئيس الذي سبقك في الرئاسة السيد انداليسيو ليفانو للخدمات الممتازة التي قدمها في ادارته للجمعية الاخيرة .

كما نوجه لوفد سانت لوسيا التحية بمناسبة انضمامها لأسرة الامم المتحدة .

اننا نجتمع في الجمعية هذا العام في ظل ظروف أخذت تتفاقم على الصعيد الدولي . فمعد اجتماعنا الاخير . أدى سير الاحداث الى اعادة تنظيم القوى على الصعيد العالمي . اننا نواجه حالة نرى فيها ردود فعل بين المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما جعل العلاقات الدولية تتفاقم . ويتطلب ذلك من قبل الامم المتحدة وأسرتها العمل وتحمل المسؤوليات المطلوبة لحل مشاكل اليوم .

ان العالم لم ينس بعد أن الامم المتحدة أنشئت على أساس الالتزام والامل ، الالتزام بالحفاظ على السلام بين الامم ، والامل في أن يتمكن العالم على أساس المصالح التي تربط بين الامم التي لها نظم اجتماعية واقتصادية مختلفة وفضل التعاون والجهد المشترك ، من الوصول الى ما ينيه .

ان هذه الدورة للجمعية العامة تسمح لنا بتقدير خطورة الحالة العالمية الراهنة ، والبحث عن حل للمشاكل العالمية طبقا للمبادئ الواردة في الميثاق وأهدافه بغية التوصل الى الرفاهية والسلام اللذين ننشدهما للانسانية ، وعلى أساس اتفاق الرأي العالمي العام . ان الامم لتنتظر من الامم المتحدة أن تعمل بجهد متجدد لتؤدي دورها كاملا وتنسق الجهود من أجل الانسان ورفاهيته لا لتدميره .

ان التدخل في الشؤون الداخلية للدول من الاسباب التي تؤدي الى التوتر وتصاعده على الصعيد الدولي ، والى النزاعات المسلحة التي نشاهدها في كثير من بقاع العالم .

وليس لأي دولة أن تتدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى . ومن ثم فإن التدخل المسلح أو التهديد المباشر أو غير المباشر ضد دولة أو ضد نظامها السياسي والاقتصادى والثقافى أمر غير مقبول . فلكل دولة من الدول أن تختار بحرية كاملة نظامها السياسي

والاقتصادى والاجتماعي والثقافي دون تدخل من دولة أخرى بأى شكل من الأشكال . ان تلك المبادئ قد وردت على النحو الملائم في الميثاق ، وفي اعلانات أخرى مناسبة صدرت عن الامم المتحدة بغية تطوير العلاقات الودية والتعاون بين الدول . ولهذا ، فان أى انتهاك لهذه الانماط التي يجب أن تسود على الصعيد الدولي انما يضير بمجتمع الامم .

اسمحوا لي أن أفتنم هذه الفرصة لكي أبين كيف انتهت بورما اشتراكها في حركة عدم الانحياز ، ولنوضح لك وجهة نظرنا في هذا الصدد . لقد قدت وفد بورما في مؤتمر القمة في ها فانا ، وأوضحنا حينذاك وجهة نظر بورما بشكل واضح تماما أمام ذلك المؤتمر . وسوف اسمح لنفسى بأن أوجـز وجهة نظرنا .

ان بورما ذهبت الى ها فانا يحدوها الامل بأن تكون المبادئ التي أدت الى انشاء هذه الحركة مبادئ تبقى عليها وتعطيها دفعة جديدة . ولكن شعرنا بخيبة الامل ، ورأينا أنه لا بد من أن نقوم بعمل حاسم اذا أردنا الحفاظ على تلك المبادئ .

ولذا قررت بورما أن تقدم للمؤتمر مشروع قرار يطالب بتشكيل لجنة صياغة يكون عليها تعريف المبادئ غير القابلة للتصرف للحركة ، ومواصفات وقواعد العضوية ووظائف وسلطات الهيئات الأساسية المنبثقة من الحركة والاجراءات المتبعة في اطارها . وبعد تقديم هذا المشروع اقترحت بورما مناقشته واقراره حتى تتمكن الحركة من السير قدما في دفعة جديدة .

ان وفد بورما قرر أن يقدم هذا الاقتراح للمؤتمر مبينا أنه في حالة عدم قبوله لن تتمكن الحركة من الاستمرار الا اسما وأعلن للمؤتمر أيضا أنه اذا لم يتخذ قرارا حول هذا الاقتراح فسوف ينسحب الوفد ، وان اشترك بورما في حركة عدم الانحياز سوف ينتهي .

ان وفد بورما ترك ها فانا قبل اليوم المحدد لانتهاء مؤتمر القمة وتمديده . بيد أن هذا المؤتمر لم يأخذ في الاعتبار اقتراحنا ، وانتهى حتى دون ذكر ذلك الاقتراح . وكان قرار بورما بعدم المشاركة في حركة عدم الانحياز منذ انتهاء مؤتمر القمة هذا . ولا زالت بورما عند قرارها .

ولنا أن نتساءل ، اذا كانت بورما تنتوى القيام بحركة من جانبها ، واذا كانت قد أعدت المبادئ اللازمة لتلك الحركة وتقوم بالدعوة لها ، وهذا السؤال سؤال طيب ، ولكنني سوف أجيب عليه بكل بساطة ودون مواربة . . اننا لاننتوى ذلك ، لقد تقدمنا باقتراحنا في مؤتمر القمة في ها فانا في

رغبة صادقة منا في الحفاظ على المبادئ الأساسية والحقيقية لحركة عدم الانحياز دون أي خطة مسبقة أو أي فكر آخر . أما اذا تجمعت الامم التي لها نفس الافكار في يوم من الايام وهي رغبة في تكريس جهودها لمبادئ عدم الانحياز ، فسوف تشعر بورما أنه يتعين عليها أن تدخل في هذا الإطار . ولكنني اطمئن أعضاء الجمعية العامة الموقرين أن بورما سوف تستمر في السير على انتهاج سياسة خارجية مستقلة ، وهذا من مبادئها الأساسية ، وسوف تطور علاقات الصداقة مع كل الدول وتلتزم دائما وأبدا بالمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة والمبادئ العالمية للسلام والاحترام المتبادل بين الدول .

ان اقامة السلام في الشرق الاوسط لأمر ضروري لكل شعوب تلك المنطقة . من أجل أمن حوض البحر الابيض المتوسط ، والابقاء على السلام العالمي . ومن وجهة نظر بورما فان أي حل لمشكلة الشرق الاوسط حتى يكون حلا مقبولا ينبغي أن يكون شاملا . ان المطلب الاساسي لاقامة السلام الدائم والعاقل هو اعادة حقوق الشعب الفلسطيني بما في ذلك الحق في اقامة دولة له . والمطلب الآخر هو انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ حيث ان أي أراضي يتم الحصول عليها عن طريق الحرب أمر غير مقبول ويجب انهاء حالة الحرب في تلك المنطقة ، علاوة على ذلك ، فان السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي في كل دول المنطقة وحققها في العيش في أمن وسلام في حدود معترف بها . كل تلك المبادئ يجب احترامها وهي تنطبق أيضا على اسرائيل . أما القضية الفلسطينية فهي مفتاح مشكلة الشرق الاوسط . ودون حل تلك القضية فلا يمكن أن يستقر سلام عادل ودائم في هذه المنطقة ، ومن ثم فانه من الضروري أن يمثل الفلسطينيون مثلهم في ذلك مثل الآخرين في أي مفاوضات من أجل الحل الشامل .

ولتحقيق التقدم في المفاوضات والتسوية النهائية يجب أن تتوفر الإرادة السياسية والتوفيق المتبادل . ان العناد من جانب الأطراف المعنية لن يكون مفيدا بأى شكل من الأشكال في البحث عن التسوية الدائمة .

ان مكافحة الاستعمار والامبريالية والعنصرية تتزايد في افريقيا . وأيدت بورما دائما الكفاح ضد الامبريالية والعنصرية والاستعمار ، ان بورما تواصل تأييدها لكفاح الشعوب الافريقية . واذ استمر الموقف في التدهور ، فالخطر الحقيقي أن تصبح افريقيا منطقة تهدد الأمن والسلم العالمي . ولذلك ينبغي تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في اطار من حسن النية لتحسين الوضع ، فاذا كانت هذه القرارات لا تؤدي الى حل للقضايا المتعلقة فقد يكون من الضروري البحث عن الصيغ الملائمة وصولا الى هذا الحل .

ان بورما تؤيد بقوة مبادئ سيادة الدول وسلامة اراضيها واستقلالها السياسي ، وطبقا لما ورد في ميثاق الأمم المتحدة . اننا نؤيد بقوة حل جميع المشاكل البارزة بالطرق السلمية وليس عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها .

ان الموقف في الهند الصينية يسبب لبورما قلقا عميقا ، ومن حيث المبدأ اذا كانت الاطاحة بحكومة من الحكومات بقوات تعارضها وبالتدخل المسلح لقوة اجنبية - اذا كانت هذه الاطاحة تلقى تأييدا فان ذلك سوف يؤثر اثرا سلبيا على القواعد الأولية والقيم المقبولة في العلاقات الدولية . ان بورما بالاشتراك مع الدول الأخرى الاعضاء ، ترى ان نزع السلاح من أهم الأمور التي تشغل بال العالم . ولذلك فنحن لا نحيد ، ان تكون هناك مفاوضات ثنائية فقط حول أية مسألة تتعلق بنزع السلاح . ولكن نظرا الى التعقد والطبيعة الفريدة لمشكلة الأسلحة الاستراتيجية ، فان بورما تشارك الرأي المقاتل بأن المفاوضات المباشرة بين القوتين النوويتين الأعظم يجب أن تكون أكثر فاعلية . وبالتالي فاننا في الجمعية العامة للأمم المتحدة قد رحبنا ببدء المفاوضات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في عام ١٩٦٩ حول تحديد وتخفيض الأسلحة الاستراتيجية وبناء عليه ، فنحن سعداء للغاية للنهية الناجحة لمحادثات سولت ١ في عام ١٩٧٢* .

* عاد الرئيس لتولي الرئاسة .

اننا نرحب باتفاقية سولت ٢ كخطوة أخرى مهمة على طريق النزع التام للأسلحة النووية . ونحن لسعداء ان نعترف أن الاتفاقيات ستحد حدا نوعيا من ترسانات الأسلحة الاستراتيجية لكل من الطرفين . ولا يسعنا الا أن نرى أن الحد الأقصى المتفق عليه في اطار هذه الأسلحة مازال مرتفعا كثيرا . ونحن نأمل أن تكون هناك مفاوضات أخرى من أجل خفض الأسلحة الاستراتيجية من حيث الكم والنوع وذلك بغية التوصل فيما بعد الى الغاء جميع الأسلحة النووية من ترسانات العالم . ومن أجل دعم اتفاقيات سولت ٢ فان ابرام اتفاقية تمنع جميع التجارب النووية تحت الأرض أمر ملح ، ومثل هذا الاجراء من الممكن أن يحد من التطوير النوعي للأسلحة النووية . ويعتبر مكملا لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية عام ١٩٦٣ ، ويؤدي في النهاية الى ابرام اتفاقية شاملة لمنع استخدام التجارب النووية .

ان عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني أوشك على الانتهاء دون الاستجابة لتطلعات الشعوب ، وهناك فجوة كبيرة بين الاقلية من الدول الغنية ، والغالبية العظمى من الدول النامية . الفجوة الكبيرة بين الفنى والفقر ، بين الريف والحضر ، والحقيقة ان هذه الفجوة تتسع أكثر فأكثر . اننا نعتقد ان المجتمع الدولي كلا من الدول النامية والدول المتقدمة تشارك وجهة النظر التي تريد تضييق هذه الفجوة في أقرب وقت ممكن . ومن ثم لابد من تضافر الجهود حتى يكون هناك توزيع أكثر عدالة في الزيادة التي تطرأ على الدخل العالمي ، وهو ما نريد الوصول اليه عن طريق اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ان التجارب أوضحت أن هذا الواجب يتطلب في كثير من الاحيان مفاوضات طويلة ومثيرة وصعبة بين كل من الدول النامية والدول المتقدمة . ان الموقف الاقتصادى العالمي الحالي في اطار تلك المفاوضات لا يسمح لنا ببلوغ نتائج ملموسة في القريب العاجل . وحتى تكون المفاوضات مثمرة وبناءة ، فاننا نود أن نقترح أن يكون الهدف المباشر لنا هو اقامة علاقات عادلة في الأسواق العالمية ، وتحسين التبادل التجارى وخصوصا بين أسعار السلع الاساسية المستوردة من الدول النامية والمصدرة اليها ، ويجب أيضا أن تشمل هذه المحاولة تطوير تصنيع المواد الأولية وتنويع الصادرات وبصفة خاصة الى الدول المتقدمة ، وزيادة نصيب الدول النامية في مجال النقل والتسويق وتوزيع المواد الأولية . ومن أجل التوصل الى أهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، لابد للدول جميعها المتقدمة منها والنامية أن تعمل معا في اطار تعاون اقتصادى أفضل وعلى أساس التحمل المشترك للمسؤولية .

وبناءً على هذه الأسباب التي تقدمت بها فان وفد بورما ليأمل أن توجه الدورة الرابعة والثلاثين أنشطتها لمواجهة التحديات العديدة التي تواجه المجتمع الدولي .

السيد بونغو (غابون) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ان غابون ورئيسها فخامة الحاج عمر بونغو الذي أتشرف بتمثيله في هذه الدورة يشعران بالسعادة المرموقة لرئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

أولا لأننا كأفريقيين نشعر مرة أخرى بالسعادة لأن تحظى قارتنا بشرف رئاسة هذا المحفل الدولي وهي مهمة عظيمة ، ولأن افريقيا أصبحت اليوم أكثر من أي وقت مضى مسرحا لتنافس هيمنة القوى العظمى ، فانه لا يمكنها الا أن تسهم في السعي الى حلول من شأنها أن تخفف من معاناة العالم ، وبالتالي توفر لسكانه الأمن والسعادة ، واخيرا وفوق كل شيء فان وشائج وثيقة من الصداقة الخصبة ، والتعاون المتعدد الاشكال والتضامن الفعال تربط بين شعبينا وبين بلدينا الشقيقين على المستوى الثنائي وفي اطار هذه المنظمة الدولية .

ولهذا السبب فان انتخابكم سيدى الرعيس ، ليشكل بالنسبة للغايون ، بلادى ، اكثر من مجرد رمز لأنه في الواقع دليل على تكريم تستحقونه ، أراد مجتمع الدول من خلال شخصكم أن يضيفه على بلدكم العظيم وعلى رعيستها العظيم وعلى افريقيا كلها . وبالفعل ، فان وفد بلادى قد اقتنع بصفاتكم البارزة كدبلوماسي محنك ، وان التجربة الطويلة والثرية التي حصلتم عليها في الأمم المتحدة لضمان أكيد لنجاح عملنا .

كما أود أيضا أن أتوجه بتهنئتي الى أعضاء مكتب الجمعية الآخرين ، الذين سيساهمون بلا شك ، في مساعدتكم مساعدة فعالة في انجاح هذه الدورة .
كما أود أيضا ان انتهز هذه الفرصة كي أتقدم بالتهناني أيضا الى السيد آند السيوليفانو رئيس الدولة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، والذي مكنت مهارته ومعرفته التامة بمشكلات الساعة من انجاح أعمال الدورة السابقة وتحقيق التقدم الملحوظ في ايجاد حلول لاهتماماتنا المتصلة .
والى السيد كورت فالدهايم الامين العام لمنظمتنا أود أن أجدد تقديرا السامي لجهوده الدائبة التي لا يكف عن بذلها لتحقيق ذات الغاية .

ان وفد بلادى يعتقد انه برغم الاختلافات والتعارض ، فان عملنا سوف يتم وينتهي في مناخ يسوده الأمل الذى يتناسى الانانيات الحزبية التي تولد النزاعات والمواجهات . ان العالم الذى نعيش فيه في حاجة الى هذا الأمل لاسيما انه يتعرض لآفات مستمرة ومتجددة تعانى منها الانسانية بفضل تضامن لا مناص عنه من جانب المجتمع الدولي .

ان هذه الآفات ، هي أولا وقبل كل شيء ، الجوع ، الذى يتعرض له ثلاثة أرباع البشر ، والذى يروح ضحيته الملايين من البشر . وأود ان أؤكد هنا على الدور الكبير الذى تلعبه منظمتنا من أجل القضاء على الجوع في العالم . وأود أن أنتهز نفس المناسبة لأهنئ الامين العام للامم المتحدة والمدير العام لمنظمة التغذية والزراعة لجهودهما المستمرة لتحقيق هذا الهدف . والواقع ، اننا لا نستطيع أن نكرر بما فيه الكفاية ان الانسان لا يعيش على الايدولوجية فقط ، ولا يعيش على المدافع التي تودى بحياته لكنه يعيش على الماء والخبز قبل أى شيء . ودعونا نأمل ان يساهم الكبار في هذا العالم بصورة أكبر في القضاء على هذه الآفة . حقيقة ، لم يعد هناك شيء كي يقال فسي هذا الصدد والمرة الأخيرة التي نوقش فيها هذا الموضوع كانت خلال المؤتمر العالمي للتغذية الذى

قدم الدليل على انه يكفي توفر حسن النية من قبل الجميع بحيث يمكن لأولئك الذين يعانون فـي المقام الأول من الجوع - الأ وهم الأطفال ، الذين كرس لهم هذا العام - أن يعترف لهم ليس فحسب بحق الوجود ولكن ينبغي أن يتاح لهم الحق في أن يعيشوا في عالم الغد ، لأنه كما يحب رئيس دولة الغابون أن يقول : " ان الاطفال أعظم آمال العالم " .

وكما ذكرنا آفة الجوع فهناك أيضا آفة أخرى هي الفقر ، وان أكثر من ثلاثة أرباع الانسانية قد حكم عليهم بأن يعيشوا في ظروف تتردى في الفقر ، في حين يزداد الاغنياء غنى . ان مجموعة البلدان النامية حينما تطالب باقامة هذا النظام الاقتصادي الدولي الجديد الأكثر عدلا ، وهو النظام الجديد الذي يضم في أيامنا هذه مجالات مختلفة مثل الاعلان والثقافة - وأنا آخذ في الاعتبار المؤتمر العالمي الخاص بوسائل الاعلام الذي بدأ أعماله توا في جنيف - فان هذا ناقوس انذار ينبغي ان تدقه البلدان الصناعية بدلا من أن تصم آذانها عنه ، كما فعلت ذلك في مانيلا اثناء الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانهاء ، الذي انتهى بالنتائج المخيبة للآمال بسبب عزوف هذه البلدان عن تشجيع البلدان النامية . ويرغم مرور عامين من المفاوضات المريرة ، هناك أمل في التوصل الى اتفاق حول الخطوط العريضة المتصلة بالأنظمة الاساسية للصندوق المشترك لتثبيت أسعار المنتجات الأساسية .

وبالرغم من انه ايضا أمكن الاتفاق في فيينا خلال مؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في خدمة الانماء حول اعتماد برنامج عالمي شامل للعمل يرمي الى تعزيز القدرات العلمية والتقنية للبلدان النامية ، وانشاء هيكل أفقي على مستوى عال ، وأقصد بذلك اللجنة المشتركة بين الحكومات للعلم والتقنية في خدمة الانماء واقامة آلية للتمويل من شأنها ان تزيد وتضمن حجم الأموال اللازمة لتحقيق أهدافها المحددة .

وبالرغم من انه من دواعي السعادة والتشجيع أن نلاحظ انه خلال النصف الثاني من الدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار التي عقدت هنا منذ شهر تقريبا ، أمكن تحقيق تقدم ملحوظ حول نقاط دقيقة في البحث العلمي ، وتلوث البحار ، وتعيين حدود الجرف القارى . بطبيعة الحال ، وفي هذا السياق ، لا يفوتني أن أذكر نتائج اعادة التفاوض على اتفاقية لومي التي تشرفت بلادى بالمشاركة في الرئاسة في وقت حرج من تاريخها ، هذه الاتفاقية التي

تعتبر نمودجا في مجال هذا التعاون الذي نرجوه له جميعا أن يكون أكثر ثمارا وأكثر تنوعا وأكثر ديناميكية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية . وان بلادى تعرب عن سعادتها لأن توقيع هذه الاتفاقية قد تم مرة أخرى في لومي .

تلك أمور تثير سعادتنا ونحن لفخورون بها برغم أوجه القصور المختلفة .

ان وفد بلادى يشعر ان الارادة السياسية لمواصلة الحوار قائمة من جميع الجوانب ، ومن ثم ، لا يسعنا الا أن نويد النداء الذى وجهه السيد كورت فالد هايم اثناء افتتاح أعمال الدورة المخصصة لمواصلة الحوار بين الشمال والجنوب منذ اسبوعين ، وهو النداء الراي الى استئناف هذا الحوار لأن " الركود الحالي غير مقبول في الوقت الذى اصبحت فيه أخطار من جميع الأنواع تهدد الاقتصاد العالمي " .

الواقع ، ان الاختلالات المستمرة التي يتعرض لها الاقتصاد كالتضخم والاختلالات النقدية هي السبب في المواقف المزعجة والمقلقة التي تتعرض لها اقتصاديات العالم الثالث بصفة عامة ، وخاصة القارة الافريقية والتي يزيد من تردبها مشكلات الاستدانة وعدم كفاية مساعدة دعم اسمار المواد الأولية وتدهور معدلات التبادل التجارى ، وتلك مواقف ينبغي ايجاد حلول مناسبة لها . ومن بين هذه الحلول فان زيادة البلدان الغنية مساعدتها الى البلدان النامية ، لاسيما ان نسبة ال ٧ في المائة من اجمالي الناتج الوطني التي أوصي بها عام ١٩٧١ من قبل الامم المتحدة لم تتحقق حتى اليوم الا من قبل هولندا والسويد والنرويج ومن بين هذه الحلول أيضا تخفيف الديون وجدولتها وارجائها كلية أو جزئيا وهي الديون التي تعاقدت عليها البلدان النامية وفقا لقرار اعتمد في آذار/مارس ١٩٧٨ من قبل (الاونكتاد) ووافقت عليه فقط عشر بلدان صناعية . والى كل هذه البلدان ، يود وفد بلادى أن يتقدم هنا بتحيةة حارة آملا أن يحتذى بها .

وفيما يتعلق بأفريقيا ، فإنه منذ ندوة مونروفيا التي اجتمعت بناءً على المبادرة الموقفة للأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية السيد ايدم كودجو ، وبعد أن أدركت أفريقيا على المستوى الدولي مدى خطورة اختلال المبادلات ، فإن المبادلات التجارية وغيرها أصبحت تمارس بصورة أكبر بين البلدان الصناعية أكثر مما تمارس بين تلك البلدان وبين البلدان النامية . ومن ثم ، فإن أفريقيا قررت أن تأخذ بمبدأ الاكتفاء الذاتي .

ويجدد بي أن أقول ان بلادى لم تنتظر حتى يدق ناقوس الخطر في مونروفيا لكي تدرك ذلك . وانطلاقاً من هذا ، فإنه منذ الخطاب التاريخي في (١١ آذار/مارس ١٩٧٦) ، فإن رئيس دولة غابون بعد أن قال لا للرأسمالية الشرسة والاشتراكية البيروقراطية ، دعا الى الطريق الجديد للتنمية في غابون ، ألا وهو طريق التقدمية الديمقراطية وهو ادراك لواقع الأمر ولا رادة شعب غابون في أن يسيطر على الادارة الاقتصادية وأن يسيطر على التوسع والنمو من أجل مصلحة الأمة لصالح جميع أبنائها .

ان لدينا آفات هي : أولا الجوع ، وثانيا الفقر ، وأخيرا أعظم الآفات وهي الحرب . دون أن نتجاهل مواقف المنازعات في هذا العالم الذى يتحرك بسرعة - هذه الحرب التي ما زالت احدى الشواغل المستمرة للانسان الذى يرتهن بقاءه بأن يسود السلم والامن . وفي نهاية هذا التحليل تخطر ببالنا مسألة أساسية وهي مسألة معرفة متى يتخذ كل أولئك الذين يدافعون عن حقوق الانسان والذين منحوا أنفسهم حق الحرب والسلام ، قراراً بأن يكرسوا ولو جزءاً بسيطاً من الثروات التي تذهب كل عام في صناعة أسلحة أكثر تطوراً من أجل حل مشكلات الجوع والفقر التي يعاني منها العالم . ومن المؤسف ، في واقع الأمر ، أن نلاحظ أن عقيرة الانسان لم تتطور بصورة أفضل في أى مجال آخر ، غير مجال ابتكار وتطوير وصقل أسلحة الدمار والموت .

تلك صيحة انذار وبارقة أمل ، وهذا الأمل هو الذى نعلق عليه مستقبل البشرية . هذا الأمل الذى نعرب عن سعادتنا في أن نلاحظ أنه وجد لدى أخيراً وان كان ضعيفاً - لدى الدولتين العظيمين ، وهما المسؤولتان الرئيسيتان عن القلق الخطير الذى يحاصر العالم والذى يقود البلدان الصغيرة والمتوسطة الى الاعتقاد بأن السلطة توجد في اليدوية وأنه يجب السعي اليها

بصورة قطعية استعمال القوة الا في احوال الدفاع عن النفس ، كما فعلنا ذلك في ١٩٦٩ . ولهذا
فانه بعد محاولات مختلفة لاجراء المفاوضات في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ فلقد بدأنا بعملية وساطة
قام بها رئيس الدولة السيد خوسيه لويس بوستامانتيه اى ريفيرو الذى وتحت قيادته الحكيمه استطاع
الطرفان أن يكملوا المرحلة المكتوبة من العملية ، وبقيت الآن مرحلة الحديث الشفوى ، وعند ما نوقع
المعاهدة العامة فان جميع الخلافات القائمة بين امتينا سوف تكون قد حلت . لقد وضعت هند وراس
ثقتها بالطرق التي رسمها القانون الدولي باعتباره الوسيلة المتحضرة الوحيدة لحل الخلافات بين
الدول . ولهذا فان هند وراس قد شاركت وستواصل المشاركة بكل نزاهة وبروح بناءة في الوساطة
ولهذا فنحن نرحب بالبيان الأخير الذى أدلت به أرفع السلطات في السلفادور بالنسبة لتسوية قضايا
الحدود ، واننا اتضح أن من غير الممكن حل بعض نقاط أو جوانب النزاع في نطاق الوساطة فان هذه
سوف ترفع الى محكمة العدل الدولية لاتخاذ حكم بهذا الشأن . ان أن حكومتى قد وضعت ثقتها
واعتمادها غير المتزعزعين بنجاعة وحكمة وسلامة حكم محكمة العدل الدولية .

وخلال سنة تقريبا ، فان برزخ أمريكا الوسطى قد هزته حرب أهلية حدثت نيكاراغوا
الشقيقة وأعلنت هند وراس من البداية عن حيادها الكامل في النزاع وطبقت بحذر وفقا لميثاق الأمم
المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ،
ومبدأ احترام تقرير المصير للشعوب . ولكن أريد أن نوضح هنا أن هذا الموقف لبلدى يعود الى
أبعد من ذلك ، منذ ١٩٠٧ عندما لم تكن هنالك منظمات أو هيئات دولية ، فان هند وراس فسي
نطاق هيئة تضم بلدان أمريكا الوسطى معروفة باسم " مواثيق واشنطن " قد أعلنت عن حيادها الدائم
في حالة أى نزاع ينشب بين بلدين أو أكثر في أمريكا الوسطى . وأرى أنه لا داعي الى القول ان
الحياد ليس معناه اللامبالاة ، ولا يمكن أن تبقى غير مباليين بموت . ٤ ألفا من الأطفال والنساء
والأولاد ولا ما يعادل ثلاثة أضعاف هذا الرقم من المنكوبين وضحايا الحرب . ولا يمكن أن نبقى
غير مباليين بالتخريب المستمر للمدن والقرى وبالتالي تخريب المصانع والحوانيت وموارد الانتاج . وقد
عاشت هند وراس مأساة هذا الاضطراب ان دخلها . ٥ ألف شخص قد هربوا من نيكاراغوا بسبب
الحرب .

وقد أدار الصليب الأحمر لهند وراس معسكرات اللاجئين الذين قدمت لهم المعونات .
ان حكومتنا وشعبنا مقتنعان بحتمية مساعدة الشعب الشقيق الذى يتعرض لأسوأ المحن .

ان حكومتنا بالرغم من أنها مقيدة في نشاطاتها بسبب الحواجز الاقتصادية فقد طلبت
 المعونة الدولية وحصلت عليها وفي هذا الصدد أقدم شكرنا على العمل الناجع الذي قام به مكتب
 المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، والصليب الأحمر الدولي ومنظمة الدول الأمريكية والحكومات الصديقة
 المختلفة التي أتاحت لنا النهوض بهذه المهمة . وأضيف الى ذلك ان قيام نظام جديد في نيكاراغوا
 قد أدى الى عودة معظم اللاجئين الى بلادهم بالرغم من أنه بسبب هذه الحرب بعد ذلك فقد جاء
 الى بلادنا عدة آلاف عاملناهم معاملة طيبة كما عاملنا اخوانهم السابقين . وفي الوقت الحاضر
 فان عدد اللاجئين قد بلغ ١٣ ألف لاجئ* ، وسوف تمضي حكومتنا في تقديم معونة أولئك اللاجئين
 الحقيقيين باعطائهم الحماية التي يستحقونها كبشر . الا أن علي أن أبين ببعض القلق انه وفقاً
 للمعلومات أن مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين قد قرر أن يضع حداً للمعونة على الرغم من وجود
 اتفاق بين حكومتنا وبين تلك المنظمة فيما يتعلق بنشاطات اعتماد اللاجئين على أنفسهم مشـ
 (79/AP/NLA/MA/8 HON 1) الذي يظل ساري المفعول حتى (٣ كانون الأول / ديسمبر من هذا
 العام . ونظراً الى هذا الوضع ، فاننا نطلب من مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
 المضي في تقديم معونته القيمة حتى نفي بالحاجات الماسة جداً لهؤلاء الفقراء من نيكاراغوا .

كهدف في حد ذاته . ولكن بهذه البندقية كما قال رئيس دولة غابون " يمكن أن نعمل أى شئ ، الا أن نكون مستريحى الضمير " . وفي هذا السياق ، نستطيع أن نحى بالتفاؤل انشاء الصندوق الدولي للانماء الزراعي الذى تعتمزم بلادى أن تستقبل مقره والذى يرمي أحد أهدافه الى رفع مستوى الغذاء للطبقات الفقيرة لسكان جميع البلدان النامية .

وليست هناك حاجة لأن نذكر بذلك ، ان أن العناصر الرئيسية في حياة الانسان تتمثل في اشباع حاجاته الاساسية وليس في السباق المجنون في توازن الرعب . هذا السباق الذى لم تكف الدولتان العظميان عن الاعتراف بمسؤوليتهما عنه ، وان الدليل على ذلك قد قدم الينا في توقيع اتفاق سولت ٢ بعد ست سنوات من المفاوضات الثنائية المكثفة . ويجدر بنا أن نشجع هذه الخطوة ، في هذا السياق ، للتفاوض المباشر كما دعيت هاتان الدولتان الى ذلك في خطاب موجه الى زعمائهما في ذلك الوقت من جانب رؤساء دول وحكومات الدول الافريقية التي اجتمعت في بلغراد في أول مؤتمر قمة ، وأن الهدف النهائي ينبغي أن يكون التدمير الشامل لجميع الترسانات النووية .

تلك هى المحاور الاساسية التي هي في رأى وفد بلادى ، ينبغي أن تدور حولها مناقشاتنا ، وهى تنطلق من الفلسفة العميقة لجمهورية غابون ، ومن المعروف أن شعارنا الرسمي هو امرأة ترضع طفلها .

ان المرأة في دولة غابون تلعب دورا كبيرا . ولقد انشئت ادارة خصصت للمرأة والعمل على ترقيتها وتشجيع جميع أعمال التربية الخاصة بها والحفاظ على التقاليد الاجتماعية ، وذلك تحت رعاية السيدة جوزفين بونغو ، قرينة رئيس الدولة .

وان امهاتنا وشقيقاتنا كثيرات ويعمن بدور كبير في تنمية أمتنا الفتية . وليس هناك أى تمييز بين الرجل والمرأة بالنسبة للحصول على مراكز المسؤولية ، والمعيار الوحيد هو الكفاءة .

أما الطفل فهو أكثر ما نعتز به ، وهو المستقبل ، وهو الرابطة بين الأم والجد ، وهو الروح المتفتحة ، الا أن قوى الشر تحاول خنقها بالأناية وبطلقات المدافع . وبالنسبة لجمهورية غابون منذ وقت طويل ، فانها تعمل على رعاية الطفل وحمايته . والواقع ، أن رئيس دولة غابون يكرر دائما ، كما فعل ذلك خلال افتتاح العام الدولي للطفل .

" انني أرى أن الشباب يعد أمرا مقدسا ، وهؤلاء الشباب هم أولا أطفالنا الصغار ، وينبغي أن يولدوا في مجتمع من السلام والتقدم وترتهن تنميتهم المتوازنة بذلك . "

وفي هذا المجال ، فان حكومة التجديد التي تعتبر الصحة العامة والضمان الاجتماعي قطاعين لهما أهمية ، تركز جميع جهودها لحماية الأمومة والأطفال والضمان الاجتماعي والاعانات الخاصة بالأمومة . ان هذه التدابير تعد في طليعة التدابير التي اتخذت في افريقيا ، والتي تنادي بها منظمة الصحة العالمية حتى عام ٢٠٠٠ .

ان الجهود التي تبذل في سبيل تعليم الطفل تتسم بمعدل استيعاب يبلغ مائة في المائة على المستوى الابتدائي ، كما يصل هذا المعدل من ٧٠ الى ٨٠ في المائة على المستوى الثانوي والعالي ، وكذلك هناك مجانية التعليم بالنسبة للجميع دون أي تمييز .

وانا كنت قد تطرقت الى المكان الذي يشغله الطفل في المجتمع الغابوني ، فليس هذا مرجعه فحسب أن مداولاتنا تجري تحت هذا الشعار ، ولكن السبب في ذلك يرجع أيضا الى أن إحدى آفات الانسانية التي أشرنا اليها - وأعنى بها الحرب - يعاني الطفل منها لأنها تقضي على برائه وقد تعمل على فتور حساسيته الى الأبد .

وفي الواقع ، كما قال الرئيس بونغو في الآونة الأخيرة ، فانه :

" في هذا العالم المضطرب والممزق يولد كثير من الأطفال وينمون في ظل الحرب الوحشية بين الأمم والثورات بين الأشقاء دون أن يكون لهم ملاذ سوى معسكرات اللاجئين ومعسكرات اليتامى " .

ان رئيس دولة غابون قد أعلن استعدادة لأن يستقبل بصفة خاصة أطفالا قادمين من بلدان بعيدة نرجو أن يسود فيها السلم بعد أعوام طويلة من التضحيات والمعاناة ، وحتى يتحقق هذا السلام الاجتماعي الذي نتطلع اليه جميعا .

وإذا ما نظرنا الى الموقف السياسي الدولي على أساس قطاعي ، فإني على يقين من أنكم سوف توافقون على تقديرنا للوضع الحالي في العالم . ففي افريقيا أعتقد البعض بقرب التوصل الى حل سلمي مقبول ووليا لمشكلتي زيمبابوي وناميبيا . ولا يمكن أن ننكر أن البلدان الافريقية وحركــــــــات التحرير المعنوية ، في المقام الاول ، قد قدمت الدليل على الاعتدال في مطالبها العادلة بالسيادة التامة والكاملة على أرض أجدادها .

ولقد قبلنا وساطة أولئك الذين يعدون حلفاء لانظمة الاقلية العنصرية في روديسيا وجنوب افريقيا وهم الحلفاء الذين يقيمون علاقات متعددة الاشكال مع المسؤولين الرئيسيين عن الشر الرديب الذي تتعرض له المنطقة ، وأعني بذلك جنوب افريقيا .

ولكن ما الذي حصلنا عليه في مقابل ذلك لليوم ؟ في زيمبابوي ، منذ تمرد ايان سميث ، فان البلدان الافريقية بصفة خاصة وبلدان العالم الثالث بصفة عامة لم تكف عن مطالبة بريطانيا وهي الدولة التي تتولى الادارة في هذا الاقليم أن تضطلع بمسؤولياتها بالكامل وأن تقود الاقليم الى الاستقلال الحقيقي .

وليس من المتصور في واقع الامر أن تتركز حقيقة السلطة بين أدي ٣ في المائة من سكان الاقليم . ان هذه الاقلية التي وجدت ملاذاً في ذلك الاقليم لا سباب عديدة والتي اختارت أن تجعل منه وطنها ، ينبغي أن تكون هذه الحقيقة ماثلة أمام أذهانها اذا ما أرادت ، وينبغي أن تقدم اسهاماً في بناء زيمبابوي الجديدة بعد الاستقلال .

ولهذا السبب فان حكومة فابون قد أعربت عن سعادتها للموقف الذي اتخذته بريطانيا بشأن مستقبل زيمبابوي خلال المؤتمر الاخير للدول الاعضاء في الكومنولث الذي عقد في لوساكا في زامبيا ، لانه يتمشى مع موقفها الذي يرمي الى جمع كل أبناء زيمبابوي للجلوس حول مائدة واحدة من أجل ايجاد حل سلمي يكون مقبولاً ووليا لمشكلتهم .

ولهذا السبب ، فان حكومة فابون تعرب عن الامل في أن مؤتمر لانكستر هاوس سوف يجد حلاً لهذه المشكلة .

ان مشكلة ناميبيا تشبه مشكلة روديسيا من حيث أنها في الاصل تقوم على نظام الفصل العنصري الذي أودى بكلمة المساواة . وهي تشبه كذلك مشكلة روديسيا من حيث أن هناك اتجاهاً

نحو حل داخلي لا يأخذ في الاعتبار ، على الاطلاق ، منظمة سوابو ، التي اعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الامم المتحدة باعتبارها الممثل الوحيد الاصيل لشعب ناميبيا ، كما أن ذلك الحل لا يأخذ في الاعتبار الرأي العام العالمي ولا خطة الامين العام للامم المتحدة ، في حين أن جنوب افريقيا كانت قد أعربت عن قبولها للخطة التي اقترحتها الدول الخمس الغربية .

وبتصرفها على هذا النحو ، فان جنوب افريقيا تعتقد أنها تستطيع أن تستفيد بالموافقة الضمنية للدول الغربية بسبب الاستثمارات الهائلة التي قامت بها في المنطقة .

وبالتالي فان على هذه الدول أن تبذل أي شك بشأن ارادتها الحقيقية في التوصل الى حل يتفق مع الحق الثابت لشعب ناميبيا في الحرية والاستقلال ووحدة أراضيها بما في ذلك ميناء خليج والفيس والسيادة الوطنية ، وذلك بالضغط على حليفهم حتى يعود في قراره قبل أن يصبح الوقت متأخرا .

ومن فوق هذه المنصة في ١٤ من تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، فان صاحب السعادة الحاج عمر بونفونو رئيس جمهورية غابون قال :

” . . . ان جماهير محرومة من الحقوق الاساسية للانسان تعيش حياة المشرد يس . وتفرض على أقراننا الآدميين هؤلاء معاملة أقل مما يليق بمستوى الانسان ، كما تفرض عليهم التنمية المنفصلة وحياة البانتوستانات التي تعتبر مسخا ساخرا للوطن القومي والحكومة ” .

وقد حدث ذلك في عام ١٩٧٦ في الترانسكي . ان حكومة غابون تدين هذه المناورات الاخيرة التي ترمي الى تكريس سياسة التعالي البيضاء في ذلك الجزء من القارة الافريقية .

وهناك ما يدفعنا الى أن نذكر بكلمة أخرى للرئيس بونفونو حيث قال :

” ان عاجلا أو آجلا ، فان التجاوزات تدمر بعضها . والافراط في اذلال الآخرين يدفع أشقاءنا على الثورة . ان أي نوع من الشك لا ينبغي أن يثور حول هذه النقطة وبصفة خاصة بين الدول الغربية ” .

ويجد ربنا أن نذكر هذه الاقتباسات لاسيما وأن البلدان المتهمه بانتهاك حقوق الانسان هي بلدان العالم الثالث وبصفة خاصة البلدان الافريقية . اننا ننتظر بفاغ الصبر من المدافعين عن حقوق الانسان أن يتخذوا كذلك العقوبات اللازمة ضد السلطات العنصرية في جنوب افريقيا ، وأن تفرض عقوبات كبيرة لمعاوية أولئك الذين يمارسون هذه السلطة الجائرة ، لانه حتى اليوم لا أعرف أنه قد تم

اعتماد أى قرار في مجلس الامن بالنسبة للعقوبات الاقتصادية الالزامية ضد هذه الآفة الاخرى التي تعاني منها الانسانية ، والتي أصبحت تتمثل في نظام الفصل العنصرى .
انني أشير مع ذلك الى أن بعض البلدان الكبرى لم تتردد في قطع مساعداتها الاقتصادية لبلدان العالم الثالث التي اتهمت بانتهاك حقوق الانسان . ان العدالة كما نرى انتقائية في أغلب الاحيان ، حتى في الغرب .

وبالنسبة لموضوع الشرق الاوسط ، لا يمكننا أن نقيم علاقة بين الجنوب الافريقي وبين هذا الجزء من العالم بسبب رفض اسرائيل المتعمت الاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه الاساسية . وهي حقها في الحرية وفي السيادة على أرضه المعترف بها دوليا ، تحت قيادة منظمته الطليعية وأعني بها منظمة التحرير الفلسطينية ، التي لا تستطيع اسرائيل أن تنكر وجودها لا سيما وأن زعيمها ياسر عرفات قد تحدث من فوق هذه المنصة .

ونحن نؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني في وطن له على غرار جميع شعوب المنطقة . كما نعاود تأكيدنا بالمثل بأن اسرائيل ينبغي أن تعيد الاراضي العربية المحتلة وأن تكف عن انشاء مستوطنات فيها ، حيث توجد قوة دفع للسلام في المنطقة .
وفي هذا السياق ، فان القدس ذلك المكان المقدس للأديان الثلاثة المنزلة ، ينبغي أن تصبح مدينة دولية .

ولهذه الاسباب فان غابون ، التي جعلت من الحوار السلاح المفضل من أجل التسوية السلمية للنزاعات ، قد أيدت دائما سواء الجهود الدؤوبة للرئيس السادات في هذا الاطار أو معاهدة السلام الاسرائيلية المصرية لأن هذه المعاهدة سوف تؤدي الى قوة دفع أكيدة لحل مشكلة الشرق الاوسط بصورة شاملة ، حلا يأخذ في الاعتبار الاعتراف بالحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

ان جدول أعمالنا الذي سيستمر بحثه ثلاثة شهور يحتوى على بنود اخرى هامة كان من المهم بحثها .

لكن نظرا لعدم توافر الوقت ، فاني أود قبل اختتام كلمتي أن أشير الى مسألة امة ممزقة وهي قبري . وأود أن أؤكد الاقتناع العميق لحكومة الغابون بأننا سنرى مشكلة شبه الجزيرة الكوربية الشائكة تحل بالصورة السلمية وتوحيد شطرى هذا البلد . وبالنسبة لقبري فذلك بلد يتعمد رعى للانقسام منذ ستة أعوام بسبب وجود قوات أجنبية على أراضيه . واننا نعيد تأكيدنا على أن حل هذه المسألة يمر حتما هنا - كما في مواضع اخرى - عبر المحادثات المباشرة بين الطائفتين التي ينبغي أن تصون استقلال الاقليم ووحدة ترابه وطابعه غير المنحاز .

لقد تعمدت أن أضح كلمتي تحت شعار الأمل ، الأمل في مستقبل أفضل للانسانية رغم الهزات التي تهزه مثل الفرقة التي أشرنا اليها سابقا ، ومع ايلاء الاعتبار اللازم للجهود التي يتعين على منظمنا أن تقوم بها من أجل احلال الوئام بين الشعوب .

اننا نضع هذا الأمل في منظمة الامم المتحدة لأنها ما زالت الاطار المناسب من أجل حل المشكلات العديدة التي تواجه عالم اليوم والتي تتعكم بصورة أكيدة في عالم الغد .

لأن هذا الأمل هو الوحيد القادر على تمكيننا من أن نتسامى فوق خلافاتنا الايدولوجية ، فإنه يحفزنا - يقينا - على التأمل والتفكير وعلى الالتزام بالحكمة التي تحتاج اليها الانسانية ، وينبغي أن نستلهمها في مناقشتنا . ان وفودنا ينبغي أن تترك نيويورك وهي تشعر بالرضا التام لأنها اجتازت مرحلة هامة في السعي نحو ايجاد حل على طريق التقدم والسلام في العالم .

في الختام ، أود أن أحيي قبول سانت لويسا في منظمة الامم المتحدة . ان قبول سانت لويسا يعد بالنسبة لوفد بلادى مادة لا غتباط عظيم ، لأنه سوف يمكّن منظمنا من التقدم خطوة الى الأمام في سعيها نحو تحقيق العالمية .

السيد بيريز كاد السو (هند وراس) (الكلمة بالأسبانية) : السيد الرئيس ، انه

لمن دواعي السرور بالنسبة لي أن أقدم لكم باسم حكومة وشعب هند وراس تهانينا الحارة بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

اننا نعرف تفانيكم لتحقيق أهداف منظماتنا النبيلة ، وخاصة فيما يتعلق بتصفية الاستعمار والكفاح الضروري ضد سياسة التمييز العنصري البشع . ان الرأى العالمى على علم أيضا بالجهود التي تقوم بها **تنزانيا** تحت رئاسة الرئيس جوليوس نيريري ، وماحقته في المحافل المختلفة في خدمة القارة الأفريقية ، ومن أجل السلام العالمى . لذلك فلن تعيينكم رئيسا لهذه الجمعية العظيمة لهو اشارة منا بالأمة التي تمثلونها .

اننا نقدم - أيضا - تحياتنا الخالصة للأمين العام السيد كورت فالد هايم على تفانيه فسي خدمة وتحقيق مهامه . ان الامم المتحدة هي أفضل جهاز متاح للأسرة الدولية للحفاظ على السلم والتعاون بين الدول . وبدلا من التنديد بعلمها ، فلن بلدنا يود أن يجد الثقة بأجهزتها ، وأن نوفر أكبر نجاح لها بفضل التزام الدول الأطراف بتنفيذ توصياتها وبرامجها .

اننا نحى بفرن عظيم قبول سانت لويسا ويلوفها الحياة الحرة ، وانضمامها الى منظمة الامم المتحدة .

وفي مجال نزع السلاح ، فلن نتائج الدورة الاستثنائية لم تتحقق بعد . لكن لا بد من الاعتراف بأنه بإرادة متجددة فلن الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح قد شرعوا في بحث مشاكل مختلفة هامة مرتبطة بالبرنامج الشامل ، والأعمال الضرورية التي ستسمح في ١٩٨٠ بإنجاز عقد حقيقي لنزع السلاح .

اليوم ، أكثر من أى يوم مضى ، أن سباق التسلح لا يبرره أى شيء .

ان الأسلحة تنشر الموت والتخريب بفضل صناعتها التي ترصد لها أموال هائلة ومبالغ ضخمة ، تجعلنا ننظر الى انتاج الأسلحة ، التي تثقل على اقتصاديات البلدان الضعيفة وتزيد من ثروة البلدان الصانعة ، على أنه أمر لا يمكن قبوله . انه من غير المعقول في ذلك الوقت أن نتصور أن يموت الملايين من البشر بسبب الجوع والبرد والفقر والمرض وغيرها من وسائل الفناء ، بينما تنفق القوى الأعظم نموا مبالغ خيالية لصناعة المدافع والصواريخ والأسلحة النووية القادرة على القضاء السريع التام على البشرية كلها ، وفي هذا الصدد فلن الاحصائيات المصن بها توضح أن أكبر مراكز القوة العسكرية في العالم تملك ترسانات من الأسلحة يمكن بواسطتها أن تدمر كل منها الاخرى أكثر من ١٥ مرة . كيف يمكن ذلك ؟

ان الأخطر من ذلك وأد هي أن هذه الأسلحة ، رغم أنها من أدوات التخريب والموت ، لا يمكن أن تكون أداة لاقناع الغير ، لأنه تحت خرائبها تبقى الأضغان والأحقاد كامنة تجدد عهد دابيل وقابيل .

ان القيمة العظمى في الحياة الدولية هي العدالة والعدالة الاجتماعية ، لأن التوترات الخطيرة في عهدنا المعاصر راجعة الى الظلم والاحفاف في توزيع الوسائل والامكانيات . بالاضافة الى ذلك ، فلننا اذا تجنبنا القوة والتهديد كوسيلة للكفاح والصراع في هذا العهد ، الذي هو عهدنا ، فإنه لا يبقى هنالك الا الحوار ، أى التخاطب بين الأشخاص لسد الثغرات التي تفرق بني البشر . ومن هنا كان اقتناعنا بأن كل الخلافات يمكن تسويتها بالطرق السلمية وذلك بمقتضى القانون الدولي مثلما تشرق الشمس بمساواة على الجميع .

وبالتالي فلن معاهدة سولت ٢ الموقعة من قبل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، رغم أنها تدبير جزئي ، فهي ثمار العقل السليم ، ولا بد من تأييدها للاقلال من حدة التوتر ، ولزيادة أمن الشعوب وسلامها بعيدا عن الضغط والتهديد *

لقد تم في العام الماضي توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل بصورة تجعل بلدنا يرحب بها لأننا مقتنعون بأن المشاكل المعقدة الصعبة يمكن تسويتها عندما يتوافر حسن النية والرفقة في التعاون . يجب أن نأمل أن هذه الخطوات الاولى سوف تعزز مستقبل التعاون والعلاقات الطيبة بين الشعوب العربية والاسرائيلية وتضمن بذلك الوفاق الدائم في الشرق الاوسط . اننا نتابع بأمل تطور برنامج الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني ، لأننا موقنون أنه عند ما نأخذ المستقبل والعدالة بعين الاعتبار ، فلن مشاركة فعالة سوف تتاح لمثليه في الاعداد والتنفيذ .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماتاني (بابوا غينيا الجديدة) .

وبينما لا يزال لبنان ضحية للعنف والتدخل الأجنبي الذي يزيد الأزمة حدة فإن هندوراس تتساقط مرة أخرى بأن يوضع حد للصراع الأخوي بين الشعب اللبناني وللتدويل المصطنع والمؤدى للصراع . وفيما يتعلق بناميبيا ، فإن هندوراس تواصل تأييد جهود الأمين العام وممثله الخاص للتوصل الى التعاون الضرورى لجنوب افريقيا من أجل تطبيق قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان المجتمع الدولي ، من خلال الأمم المتحدة ، مسؤول مسؤولية مباشرة عن مصير هذا الشعب الشجاع ولا يمكن أن نألو جهدا لضمان استقلاله السريع دون اخضاعه لأية سيادة اقليمية . وينبغي على الدول الغربية الخمس أن تفي بالتزاماتها باجرا* انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة الفعال بمشاركة سواها في هذه الانتخابات .

وفيما يتعلق بزمبابوى - روديسيا ، فإن الخطط والأحداث الاخيرة الرامية الى حل الوضع في هذا البلد الذى أصبح مهددا بالانفجار مشجعة لأنها تتناول وضع حد عن طريق اقامة نظام ديمقراطي فعلي للقضاة على التمييز العنصرى الذى يتعرض له هذا الشعب ، نظام يتم فيه التوازن بين حقوق الأقلية والأقليات وهي الوسيلة التي تمكن بلدا تمزقه الخلافات العرقية والاجتماعية والدينية من أن يتغلب على صعوباته وأن ينضم بصورة منسجمة الى مجتمع الأمم . ان المحادثات في لوساكا بين دول خط المواجهة وبريطانيا العظمى ، وتوصيات مؤتمر رؤساء دول الكومنولث ونتائج المؤتمر الدستورى الذى عقد في لندن مؤخرا ينبغي أن تحظى بتأييدنا الحازم .

ان الضغط الدولي الذى يأخذ شكل العقوبات الاقتصادية ضد الأنظمة السابقة ينبغي أن يكون مقنعا لجنوب افريقيا بعقم وبخطورة السياسة التي تتبناها في تأييدها لمواقف السيطرة المتطرفة جدا . وكذلك فإن هذا الضغط يجب أن يفهمها ان سياسة الفصل العنصرى لا يمكن أن تكون الا سببا للتمرد وانها تثير النزاع بابعاد كبيرة في كل هذه المنطقة الافريقية .

ان بلدى قد زج به منذ عشر سنوات في نزاع عسكرى مع جمهورية السلفادور المجاورة ، نشأ عنه وضع شاذ بقي دون حل لسوء الحظ . ان هندوراس بلد محب للسلام ، وتقوم سياسته الخارجية على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وميثاق منظمة دول أمريكا اللاتينية ، وجميع هذه المبادئ تحرم

بصورة قطعية استعمال القوة الا في احوال الدفاع عن النفس ، كما فعلنا ذلك في ١٩٦٩ . ولهذا فانه بعد محاولات مختلفة لاجراء المفاوضات في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ فلقد بدأنا بعملية وساطة قام بها رئيس الدولة السيد خوسيه لويس بوستامانتيه اى ريفيرو الذى وتحت قيادته الحكمة استطاع الطرفان أن يكملوا المرحلة المكتوبة من العملية ، وبقيت الآن مرحلة الحديث الشفوى ، وعند ما نوقع المعاهدة العامة فان جميع الخلافات القائمة بين امتينا سوف تكون قد حلت . لقد وضعت هندوراس ثققتها بالطرق التي رسمها القانون الدولي باعتباره الوسيلة المتحضرة الوحيدة لحل الخلافات بين الدول . ولهذا فان هندوراس قد شاركت وستواصل المشاركة بكل نزاهة وبروح بناءة في الوساطة ولهذا فنحن نرحب بالبيان الأخير الذى أدلت به أرفع السلطات في السلفادور بالنسبة لتسوية قضايا الحدود ، واذا اتضح أن من غير الممكن حل بعض نقاط أو جوانب النزاع في نطاق الوساطة فان هذه سوف ترفع الى محكمة العدل الدولية لاتخاذ حكم بهذا الشأن . ان حكومتى قد وضعت ثققتها واعتقادها غير المتزعزعين بنجاعة وحكمة وسلامة حكم محكمة العدل الدولية .

وخلال سنة تقريبا ، فان برزخ أمريكا الوسطى قد هزته حرب أهلية حدثت نيكاراغوا والشقيقة وأعلنت هندوراس من البداية عن حيادها الكامل في النزاع وطبقت بحذر وفقا لميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، ومبدأ احترام تقرير المصير للشعوب . ولكن أريد أن نوضح هنا أن هذا الموقف لبلدى يعود الى أبعد من ذلك ، منذ ١٩٠٧ عندما لم تكن هنالك منظمات أو هيئات دولية ، فان هندوراس فسبى نطاق هيئة تضم بلدان أمريكا الوسطى معروفة باسم " مواثيق واشنطن " قد أعلنت عن حيادها الدائم في حالة أى نزاع ينشب بين بلدين أو أكثر في أمريكا الوسطى . وأرى أنه لا داعي الى القول ان الحياد ليس معناه اللامبالاة ، ولا يمكن أن تبقى غير مبالين بموت . ٤ ألفا من الأطفال والنساء والأولاد ولا ما يعادل ثلاثة أضعاف هذا الرقم من المكويين وضحايا الحرب . ولا يمكن أن نبقى غير مبالغين بالتخريب المستمر للمدن والقرى وبالتالي تخريب المصانع والحوانيت وموارد الانتاج . وقد عاشت هندوراس مأساة هذا الاضطراب ان دخلها . ٥ ألف شخص قد هربوا من نيكاراغوا بسبب الحرب .

وقد أدار الصليب الأحمر لهندوراس معسكرات اللاجئين الذين قدمت لهم المعونات . ان حكومتنا وشعبنا مقتنعان بحتمية مساعدة الشعب الشقيق الذى يتعرض لأسوأ المحن .

ان حكومتنا بالرغم من أنها مقيدة في نشاطاتها بسبب الحواجز الاقتصادية فقد طلبت
 المعونة الدولية وحصلت عليها وفي هذا الصدد أقدم شكرنا على العمل الناجع الذي قام به مكتب
 المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، والصليب الأحمر الدولي ومنظمة الدول الأمريكية والحكومات الصديقة
 المختلفة التي أتاحت لنا النهوض بهذه المهمة . وأضيف الى ذلك ان قيام نظام جديد في نيكاراغوا
 قد أدى الى عودة معظم اللاجئين الى بلادهم بالرغم من أنه بسبب هذه الحرب بعد ذلك فقد جاء
 الى بلادنا عدة آلاف عاملناهم معاملة طيبة كما عاملنا اخوانهم السابقين . وفي الوقت الحاضر
 فان عدد اللاجئين قد بلغ ١٣ ألف لاجئ ، وسوف تمضي حكومتنا في تقديم معونة أولئك اللاجئين
 الحقيقيين باعطائهم الحماية التي يستحقونها كبشر . الا أن علي أن أبين ببعض القلق انه وفقاً
 للمعلومات أن مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين قد قرر أن يضع حداً للمعونة على الرغم من وجود
 اتفاق بين حكومتنا وبين تلك المنظمة فيما يتعلق بنشاطات اعتماد اللاجئين على أنفسهم مشـ
 (79/AP/NLA/MA/8 HON 1) الذي يظل ساري المفعول حتى (٣١ كانون الأول / ديسمبر من هذا
 العام . ونظراً الى هذا الوضع ، فاننا نطلب من مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
 المضي في تقديم معونته القيمة حتى نفي بالحاجات الماسة جداً لهؤلاء الفقراء من نيكاراغوا .

ان نيكاراغوا تواجه تحديا تاريخيا بالنسبة لدعم الدستور واعادة البناء الاقتصادي الذي
تود أن تدعمه الى أبعد الحدود بقدر ما تستطيع . ان حكومة بلادي لم تقم من نفسها في وقت من
الأوقات حكما على الأوضاع السياسية التي تجرى في البلدان الأخرى . أنها تريد أن تقيم علاقات
ودية وتعاوننا على أساس من الاحترام المتبادل مع حكومة الاعمار الوطني في نيكاراغوا وغيرها من
حكومات دول أمريكا الوسطى ، التي تكون معها أسرة واحدة وأمة بأوسع ما في هذه الكلمة من
معنى .

وبالتالي ، فاننا نؤيد توصيات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ،
وتوصيات لجنة العمل (سيللا) ، وتوصيات بنك التنمية للبلدان الأمريكية ، وتوصيات بنك التكامل
لأمريكا الوسطى ، فيما يتعلق بالمساعدات الدولية لنيكاراغوا .
ومن الضروري مع ذلك أن تنسق منظومة الأمم المتحدة وأن تزيد من مساعدتها في أعمال
التعمير في نيكاراغوا . وان هند وراس من فوق هذه المنصة تناشد الدول الأعضاء الاسهام بسخاء
في البرامج التي درست أو البرامج التي يجري تنفيذها من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك
الدولي وغير ذلك من الوكالات ، وذلك بهدف مساعدة نيكاراغوا .
وفيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، فان حكومة هند وراس تمضي في بذل جهود
داخلية اقتصادية واجتماعية لضمان الرفاهية الثقافية والاجتماعية لسكانها . وفي هذا الصدد ، فقد
قطعنا مراحل طويلة لشق طريق الى المناطق الفنية في وادي أولانشو ، وانشاء ميناء جديد على
البحر الهادي في خليج فونسيكا .

وهناك جهود مستمرة تبذل في مجال الانتاج الزراعي فيما يتعلق بالحبوب والمواد الغذائية
الأساسية والفلاحة وتربية المواشي للتصدير . وهكذا فاننا نحاول الحصول على دخل مستمر لتحسين
اقتصادنا الوطني .

ان التعاون مع الهيئات الدولية ، وخاصة مع منظومة الأمم المتحدة والحكومات الصديقة ،
يجري تكثيفه منذ حاولت هند وراس أن تحصل على المعونة المالية والمساعدة الفنية الخارجية تبعا
للمخطط الانمائي القومي لسنة ١٩٧٩-١٩٨٣ .

اننا نتخبط في مشاكل الطاقة . ان ارتفاع أسعار البترول قد أدى الى حدوث تدهور في اقتصاد الدول ، وخاصة تلك الدول التي لا تنتجها ، حيث أنها مضطرة الى تحويل مبالغ ضخمة من المال للحصول عليه . كما أن هذا الارتفاع في أسعار البترول ، جعل الدول النامية تعاني من النقص في الوقود السائل الضروري لها ، كما وضعها في موقف حرج لأن برامج التنمية لا تشمل أى تأخير أو تردد . وبالتالي ، فاننا نأمل في أن اقتراح المكسيك المقدم بالأس على لسان رئيسها الموقر ، سوف يسمح بتبديد السحب التي تتجمع في سماة تلك الدول التي لا تمتلك هذا العنصر الحيوى .

ان البلدان النامية لا تزال تجابه عراقيل من ناحية الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تضعها الدول الصناعية ، وبذلك تضيف قيودا جديدة على جهودنا . وينبغي أن نتغلب على هذه الصعاب عن طريق حوار مفتوح عميق قادر على التوصل الى تعاون اقتصادى دولي حقيقي . ان هند وراس تؤيد بيان وزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ بشأن الجوانب الهامة للمفاوضات الاقتصادية الدولية الجارية في الوقت الحاضر .

ان مأساة اللاجئين في جنوب شرقي آسيا تتطلب كذلك برنامجا شاملا سخيا يسمح باعادة جميع الأسر في حياة عادية . ان هذه المأساة جديدة ليس فقط بمعونة مؤقتة ، ولكن بما يضمن المصير الكريم . وينبغي أن نقوم بأفضل الجهود للعمل على ازالة أسباب هذه الكارثة . وفيما يتعلق بمشاكل الطفولة في العالم ، فان هند وراس عن طريق لجنة قومية برياسة سيدة البلاد الأولى كارلوتادى بازفارسيا وباسهام الوكالات الحكومية والأجهزة الخاصة ، قد قامت من جانبها بتنفيذ أهداف العام الدولي للطفل .

وفي هذا الصدد ، فاننا نجتهد في ضمان توفير الازدهار لرجال المستقبل . ولذلك فان هند وراس في ١٩٧٩ ، قد نشرت حقوق الطفل . والحاجة الى بحث الحاجيات الأساسية في مجتمعنا فيما يتعلق بالفداء ومكافحة الأمية وخلق بيئة صحية للأسرة والاندماج التدريجي والفعال في حياة الأمة .

ان هند وراس ، كطرف في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان التي تمت الموافقة عليها في سان جوزى في ١٩٦٩ في مؤتمر تاريخي كان لي شرف المشاركة فيه كرئيس لوفد بلادى ، قد رحبت هذا الشهر بقيام جهازها الرئيسي ، وهو محكمة الدول الأمريكية لحقوق الانسان .

ان حكومتي تواصل احترام ممارسة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للسكان . وفي مجال الدستور ، فان حكومة القوات المسلحة تضمن حاليا عملية انتخاب عميقة الجذور من حيث ديمقراطيتها ، ستنتهي بانتخابات عامة سوف تجرى في نيسان /ابريل ١٩٨٠ لتكوين جمعية قومية تأسيسية .

ان مرحلة ما قبل الانتخاب تجرى في حرية كاملة وفي ظل احترام القانون . ان كل شخص في هند وراس يستطيع أن يقول ما يريد أو أن ينشره دون أن يخشى في ذلك لومة لائم . وانني أود أن أؤكد أن هند وراس رغم أنها بلد صغير متواضع ونام ، الا أنها لا يوجد بها معتقل سياسي واحد أو مبعدون سياسيون . أنني أود هذه الجمعية الى زيارتنا للتحقق مما أقوله الآن . كما أود أن أؤكد أنه ليست لدينا أيضا أية جماعات ارهابية ، ولا عمليات اختطاف مثلما يجرى في مناطق أخرى من العالم . ان جميع مواطنينا لهم حرية التجمع والانتقال دون عائق .

ان حقوق التجمع والتعبير بحرية ، أمور مضمونة تماما في جو من الهدوء والسلام والأمن . كما أن السلطة التشريعية تتمتع بالاستقلال المطلق في اتخاذ قراراتها .

ومن المؤكد حيث أننا بلد فقير وصغير من البلدان النامية ، فانه من الطبيعي أن ترهقنا التحديات الكبيرة للتنمية ، وينبغي أن نكافح بمزيد من الحزم والتصميم ، مشاكل الاسكان وسوء التغذية والمرضى والأمية وزيادة المواليد والهجرة الريفية التي تسبب التضخم في سكان المدن ، وغير ذلك من الاختلالات التي يحدثها التضخم الاقتصادي بما يصحبه من شرور تعاني منها البلاد التي نعيش فيها .

ويمكننا ان نقول بمزيد من الارتياح اننا صامدون امام كل هذه الابتلاءات . ان الكـــبر
الاعتمادات في موازنتنا توجه الى المواصلات والتعليم والصحة العامة . وتجرى الآن عملية اصلاح
زراعي تعتمد على اكثر القوانين تقدا في امريكا الوسطى . واستطيع ان اقول لحضراتكم ايضا ان
الحركات النقابية والتعاونية تحتل مكان الطليعة في منطقتنا من حيث تنظيمها وانجازاتها ولقد
خصصنا أحسن مواردنا البشرية والمادية من أجل هذا الكفاح . واننا مقتنعون بأننا سنستطيع
التغلب على التحديات التي نواجهها للوصول الى السلام الداخلي والتعايش السلمي على المستوى
الاقليمي . وسوف نحصل على ديمقراطية سليمة ، على اساس ضمان المأكل والمأوى والكرامة لكل فرد .
وفي نطاق الامم المتحدة فان حكومة بلادي تأمل الانتهاء من التوقيع على المعاهدة الدولية
للحقوق السياسية والمدنية ، والمعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قبل
نهاية هذا العام .

وفي الختام ، أود ان أؤكد ان هندوراس قد أولت اهتماما مستمرا لأعمال المؤتمر الثالث
للامم المتحدة حول قانون البحار . والقانون الذي نأمل في التوصل اليه لا يعتمد فقط على توحيد
المؤسسات وتحديد المياه الاقليمية ب ١٢ ميلا والمنطقة الاقتصادية ب ٢٠٠ ميل ، ان كل هذا
لا يمثل الا جزءا من القانون العرفي الدولي . ان أملنا هو انشاء نظام دولي يؤكد على ان استكشاف
واستغلال أعماق البحار هو تراث عام للبشرية .

ان هندوراس ان تدرك الشرف الكبير ، والمسؤوليات التي عهد بها اليها حين ترأست
مجموعة ال ٧٧ للبلدان النامية ، وان تشكر مرة أخرى الدول الاعضاء في هذه المجموعة على
تعاونها ومساعداتها ، تكرر الاعلان عن رغبتها في الاستمرار في خدمة مصالح هذه البلدان .
وهندوراس في حاجة الى موارد البحار للوفاء باحتياجات سكانها في مجال الغذاء وللوفاء
بمتطلبات الارتفاع بالمستوى الصحي للمواطنين والاقتصاد المتنوع . وهي تحتاج - مثلها في ذلك
مثل البلدان النامية الاخرى بل والأسرة الدولية كلها - الى رعاية الحقوق الممثلة في القرار ٢٧٤٩
(٢٥) للجمعية العامة وهي تحتاج ايضا الى ان تكفل مفاوضات الدورة التاسعة والاخيرة لمؤتمر
سنة ١٩٨٠ بانشاء جهاز دولي لاستغلال اعماق البحار والمحيطات . ومما لاشك فيه ان البحر هو

البعد الرابع للاقتصاد العالمي وبصورة خاصة في هذا العصر الذي يتزايد فيه تعداد السكان وقبل عام ٢٠٠٠ يهدد بايادة ملايين البشر لنقص الغذاء والفيتامينات . وعموما فان هندوراس تعتبر أن أى تشريع أو معاهدة محدودة تسمح لمؤسسات كبرى باستغلال قاع البحر تكون انتهاكا للقانون الدولي السارى المفعول ومن شأنها ان تفسد عملية المفاوضات الجارية . ومثل هذه الاعمال تكون غير قانونية وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير ضد ها . وهكذا نستطيع ان ندافع عن هذا التراث البشرى المشترك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الآن الى المتحدث الاخير في هذه الجلسة ، وهناك مندوب طلب ممارسة حقه في الرد وأود أن انكره بأن الجمعية في جلستها العامة الرابعة قررت أن يقتصر حق الرد على عشر دقائق على اى بند وان تتحدث الوفود من مكانها ولحسن سير العمل سوف اطبق هذا القرار بكل دقة . واعطي الكلمة الآن للسيد ممثل كمبوتشيا الديمقراطية .

السيد شان يوران (كمبوتشيا الديمقراطية) (الكلمة بالفرنسية) : ان ممثل هانوى الذى تحدث صباح اليوم ، استخدم منصة هذه المنظمة مرة أخرى لينشر الاكاذيب ويريد ان يعيد كتابة التاريخ على طريقته الخاصة بهدف تضليل الرأى العام وحتى يخفي جرائم القتل الجماعي ضد شعب كمبوتشيا .

ولقد طلبنا الكلمة ممارسة لحقنا في الرد حتى نوضح الموقف وأود ان ألفت نظر الجمعية الى عدد من النقاط : أولا وقبل كل شيء ، فانه على خلاف الاكاذيب التي سردها ممثل هانوى حول وجود ما يسمى بالوجود الدائرى للتضامن بين كمبوتشيا ولاوس وفييت نام ، فلقد اظهر التاريخ انه في القرن الماضي وفي هذا القرن احتلت فييت نام ٦٥٠٠٠ كيلومتر مربع من اراضيها والآن وفي اطار عمل ما تسميه فييت نام بالتضامن الخاص والصداقة الخاصة بين فييت نام وكمبوتشيا ، فان فييت نام في خلال شهور قد ابتلعت كمبوتشيا بمقتضى سياسة الضم والتوسع . واليوم ، فان العالم أجمع يعلم ان جيش فييت نام قد قام بعدوان على كمبوتشيا ويحتل اراضيها ، وانا كانت الحال كما يصفها ممثل هانوى ، وانا كان النظام العميل في بنوم بنه يمثل حقيقة شعب كمبوتشيا ويسيطر بالفعل على كل اراضي كمبوتشيا ، فاننا نتساءل ماذا يفعل في كمبوديا ٢٠٠٠٠٠٠ عسكري فييتنامي ، ولماذا تستعد فييت نام للمهجوم مرة أخرى على شعب كمبوتشيا في موسم الجفاف القادم ؟

ولما اذا ترفض فييت نام كما - تطالبها بذلك كل الشعوب المحبة للسلام في العالم - أن
تسحب قواتها من كمبوتشيا ؟ وفي محاولة لتبرير التدخل المسلح في كمبوتشيا والانتهاك الصارخ
للمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، فان سلطات فييت نام لم تتردد في الافتراء على حكومة
كمبوتشيا الديمقراطية واتهمتها بالقتل الجماعي .

وقد كذبت حكومة بلادي هذه الادعاءات في عدة مناسبات وسوف يحكم التاريخ على ذلك .
وفي واقع الأمر ، فان أكانيب عصابة دنانوى تهدف الى تغطية ما تقترفه من جرائم ضد شعوب
كمبوتشيا فقد قتل الطابور الخامس الفيتنامي الآلاف فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٧٨ كما قتلت القوات
الفيتنامية التي غزت البلاد . . . ه ألف كمبوتشي .

ان هذه الافتراءات يقصد بها تحويل الرأي العام العالمي عن مأساة أكثر من مليون من " لاجئي القارب " حيث أغرق مئات الألوف في البحر ، وعن مأساة الشعب الفيتنامي بأسره الذي يرفض السماح لنفسه بالعودة ليقتل في كمبوتشيا من أجل الشرنمة الحاكمة في هانوى ، والذي يعاني المجاعة وصعوبات لا توصف ويعيش في ظروف حياة أسوأ وأكثر بؤسا مما كانت عليه الحال منذ أربع سنوات مضت . كل ذلك بسبب السياسة مطلقة العنان للعدوان والتوسع من قبل تلك الشرنمة .

رابعا - ان سلطات هانوى ، التي شنت العدوان ضد كمبوتشيا وداست بالأقدام ميثاق الأمم المتحدة ، لم تتردد حتى في قلب الحقائق من أجل احتياجات القضية .

وانني أود أن أقتبس من مقال نشر بتاريخ ٢٥ أيلول / سبتمبر في " الواشنطن بوسنت " بتوقيع اليزابيث بيكر ، تحت عنوان " هانوى تخطئ في حساب الثمن السياسي لطرد بول بوسنت " حيث جاء فيه ما يلي :

(ثم تحدث بالانكليزية)

" يوجد أحد المزارات لأحد شهداء عهد بول بوت ، حيث يؤخذ الزوار الأجانب لبنوم بنه عاصمة كمبوتشيا ، بصفة روتينية ليروا في الضرفة رقم ٥ في فندق رويال السابق ، ثلاثة أسرة قد وضعت عبر الردهة وعليها بقعة كبيرة من الدم والشعر . وطبقا لرواية عديد من الزائرين :

" ويحكى للزائرين : هنا ، المكان الذي أغتيل فيه الأستاذ البريطاني مالكولم كالدويل ، بواسطة زمرة بول بوت القتلة ؛ ان هناك وثائق قد تم " اكتشافها " تثبت ذلك .

" انها قصة مفتعلة تماما ، وأنا أعلم ذلك لأنني كنت هناك عندما أغتيل كالدويل باطلاق الرصاص عليه في كانون الأول / ديسمبر الماضي من قبل ارهابي غير معروف الهوية في منزل للضيافة يبعد حوالي ميل عن الفندق في منطقة أقل حراسة من العاصمة الكمبوتشية . ان كالدويل لم ينزل مرة واحدة في فندق رويال القديم خلال رحلته .

" ولكن صحفا عالمية - بما فيها صحف أمريكية أسبوعية كبرى - وحكومات شيوعية عديدة قد قبلوا ورددوا الرواية الفيتنامية كحقيقة . ولحاجتهم لاقتناع بقية العالم بأن غزو

(السيد شان يوران ،
كـمبوتشيا الديمقراطية)

كـمبوتشيا في كانون الثاني /يناير كان له ما يبرره ، فقد أعاد الفيتناميون كتابة التاريخ ،
 معتبرين أنفسهم محررين ليست لهم مصلحة . وذلك فانهم أخطأوا - بصورة خطيرة -
 في حساب التكلفة السياسية والعسكرية والبشرية للاحتلال الذي يظهرهم بأنهم ليس أممهم
 من خيار سوى القاء اللوم على كل شيء خاطيء في كمبوتشيا خلال الأربع السنوات لحكمهم
 بول بوت ” .

(ثم واصل الحديث بالفرنسية)

ان هذا لا يحتاج الى تعليق .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٣٥